جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

عنوان البحث

تقييم مدى إمكانية تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات

Evaluating The Extent To Which Dimensions of Sustainable Development Can Be Applied In Companies

إعداد

الباحث /فاطمة الزهراء محمد الشافعي

إشراف

دكتور/ أحمد عاشور

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة"

2020

الملخص

أن الهدف الرئيسي من البحث هو كيفية مساعدة الشركات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها والتعرف على الأثار والمخاطر وتحديد التحديات التي تواجه الشركات وزيادة درجة الشفافية المتاحة لمتخذ القرار من أصحاب المصلحة والقيام بتناول ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية.

تكمن مشكلة البحث فى تشجيع الشركات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية ،الاجتماعية ،البيئية) المتمثلة فى أهداف التنمية المستدامة السابعة عشر هدف حيث يساعد ذلك تحقيق مصر ترتيب متقدم بين الدول وانطلاقا من هنا فأن الإشكالية التي يمكن طرحها فى هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي :

- **هل يمكن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات وإعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها؟**
- **وهل سيترتب على ذلك تقدم مصر فى الترتيب الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً؟**

يعتمد البحث على منهجين أولا المنهج الاستقرائي الذى يعتمد على استقراء الآراء والأفكار والكتابات حول أبعاد التنمية المستدامة والإصدارات الحديثة الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة للشركات.

ثانيا المنهج الوصفي وهو الأسلوب أو النمط الذى يتم استخدامه لدراسة ووصف موضوع البحث للوصول إلى تفسيرات من خلال تجميع البيانات اللازمة وتحليلها وتطبيقها على الموضوعات حدود الدراسة للوصول إلى النتائج.

النتائج والتوصيات

أهمية التوثيق واعتماد التقرير لدى الأمم المتحدة يساعد فى تقدم الدولة فى الترتيب بين الدول التي تحقق أهداف التنمية المستدامة ،تشجيع الدولة لزيادة عدد الشركات التي تعد تقارير الاستدامة من خلال الدعم بالامتيازات والحوافز والإعفاءات الضريبية ،عقد المؤتمرات التعريفية بأهمية تقارير الاستدامة وكيفية أعدادها والنتائج الإيجابية لها ،توجيه مهمة أعداد تقارير الاستدامة من قبل الدولة إلى شركات متخصصة ،أصدار الدولة للقوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بأعداد تقارير الاستدامة وتنظم عمل الشركات المتخصصة فى أعداد التقارير للشركات الإنتاجية للقطاعين العام والخاص ،أقامه المعارض والمؤتمرات التي تشجع الشركات من أعداد تقارير الاستدامة ،عقد الدورات التدريبية الخاصة بكيفية أعداد تقارير الاستدامة لتأهيل الكوادر البشرية ،قيام الشركات بالفصل بين التقرير السنوي للشركة عن تقارير الاستدامة والتزام الشركة بمبادئ الحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي ،يجب أن تهدف الشركات بصورة رئيسية إلى الحفاظ على الإنتاجية وبنفس الوقت تقليل الضرر البيئي المصاحب للعملية الإنتاجية ودعم الأداء المجتمعي.

Summary

The main research objective is how to help companies achieve the dimensions of sustainable economic, social and environmental development, prepare sustainability reports and identify the effects and risks, identify challenge, increase the degree of transparency of decision-making, and address social and environmental issues.

In order for the country to achieve an advanced arrangement between countries, it must implement the dimension of sustainable development represented by 17 goals, and answer to major question: Is it possible to achieve the dimensions of sustainable development in companies and prepare their own sustainability reports, and will that follow Egypt's progress in the international arrangement to achieve the goals of sustainable development globally?

The research adopts two approaches:

*** The inductive approach that relies on extrapolating opinion and ideas**

*** The descriptive method which is the method or style used to describe and study the subject of the research.**

Therefore, the country should be recommended to adopt reports at the united nations and increase the number of companies preparing sustainability reports, through concessions, incentives, tax exemptions and conferencing to identify the importance of sustainability reports and the issuance of laws and legislation to companies to prepare substantiality reports, organizing the work of companies specialized in preparing reports for productive companies for the public and private sectors , organizing conference, exhibitions and training courses to encourage companies to prepare these reports ,corporations separate the annual report and the sustainability report , adhere to government principles ,maintain productivity, and reduce environmental damage , accompanying the production process and supporting social performance .

الفهرس

أولا : المقترح البحثي	5
ثانيا : الدراسات السابقة	
1. دراسة تحليله لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال	7
2. إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة	8
3. أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان	9
4. مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية	10
5. رأى الباحث	10
ثالثا : الإطار النظري	
1. الإطار العام للتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة وعلاقتها بالشركات	11
2. أبعاد التنمية المستدامة	13
3. الاستدامة والشركات	14
4. تطور تقارير الاستدامة	15
5. بناء تقرير الاستدامة وفقا لتقارير الاستدامة GRI المبادرة العالمية لإعداد التقارير	
• المعيار الأول المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 101 التأسيس	16
• المعيار الثاني المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 102 الافصاحات العامة	18
• المعيار الثالث المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 103 نهج الإدارة	19
• الأداء الاقتصادي معيار 201GRI	19
• الأداء البيئي معيار 301GRI	21
• الأداء الاجتماعي معيار 401GRI	23
رابعا: : الحالة التطبيقية على الشركات التي تنتهج التنمية المستدامة	
• الأدوار والمهام التي تساعد الشركات على التعامل مع تطورات التنمية المستدامة	26
• عوامل وحقائق نجاح الاستدامة	27
• الشركات التي أهتمت بأعداد تقارير الاستدامة (القلعة – سيكم)	29
خامسا : النتائج والتوصيات	32
سادسا : المراجع	34
سابعا : الملحق أسئلة المقابلات الشخصية	35

تقييم مدى إمكانية تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات

المقترح البحثي : المقدمة

تعُرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبى احتياجات البشر فى الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها ومن ثم لابد من توجيه كل من الشركات والمنظمات التي تعمل فى القطاعين العام والخاص فى تحويل طريقة عملها إلى استدامة بالإضافة إلى دعم وجود ارتباط بين الربحية بعيدة المدى بشكل وثيق مع العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وأن الحاجة إلى التوجه نحو اقتصاد مستدام يجب أن يكون من أهم أهداف ممولي الشركات.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا وتتكون من ثلاث أبعاد رئيسية (اقتصادية ،اجتماعية ،بيئية) وتقرير الاستدامة للشركات هو تقرير غير مالي تقوم الشركة من خلاله بالإفصاح عن مدى التزامها بالتنمية المستدامة على المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي ودراسة تأثير أعمال الشركة على قضايا الاستدامة وكيفية إداراتها للتأثير البيئي والمجتمعي على أعمالها مما يمكنها أن تصبح أكثر شفافية حول الفرص المتاحة والمخاطر التي تواجهها.

كما يساعد إعداد تقارير الاستدامة للشركات على تحديد الأهداف وقياس الأداء وأداره التغيير بشكل يجعل عمليتها أكثر استدامة ويتضمن هذا التقرير إفصاحات ومعلومات حول أثار المنظمة على البيئة والمجتمع والاقتصاد سواء كانت إيجابية أو سلبية ومن خلال تحديد هذه الآثار فإن تقارير الاستدامة تجعل من القضايا النظرية قضايا ملموسة ومحددة ،مما يساعد على فهم وإدارة تأثيرات الاستدامة على أنشطة المنظمة واستراتيجيتها.

تتيح معايير الإفصاح والمقاييس المتفق عليها دوليا أن تكون المعلومات المتضمنة فى تقارير الاستدامة متاحة وقابلة للمقارنة مما يعطى أصحاب المصلحة معلومات تدعم قراراتهم ،هنا يجدر الإشارة إلى أحدث أصدار لتقارير الاستدامة، ظهرت معايير GRI (Global Reporting Initiative) التي تتضمن سلسة ال(200 GRI الاقتصادية،300 GRI البيئية ،400 GRI الاجتماعية) ، خلال أطار عمل مثالي متعلق بأداء الشركات فى كافة المجالات غير المالية وقياس الاستدامة بأبعادها المختلفة.

ويعُد الهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة هو قياس أداء الشركة بما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة بالإضافة إلى الإفصاح عن هذا الأداء لجميع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بحيث يتضمن بشكل واضح جميع المساهمة الإيجابية والسلبية للشركة فى مجال الأداء الاقتصادي والبيئي والمجتمعي والحوكمة من أجل تقليص المخاطر وضمان استمرارية أعمال الشركة فى المستقبل (المخاطر والفرص المحيطة بها).

أولاً : إشكالية البحث

مشكلة البحث نحن الأن أمام أبعاد عالمية للتنمية المستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية متمثلة فى 17 هدف يتيح تطبيقها على مستوى الدولة تحقيق ترتيب متقدم بين الدول وانطلاقا من هنا فأن الإشكالية التي يمكن طرحها فى هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي.

هل يمكن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات وإعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها ؟

وهل سيترتب على ذلك تقدم مصر فى الترتيب الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً ؟

وفى هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا معالم إشكالية البحث والتي تدور حولها عدة تساؤلات بحثية :

1) ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة ؟

2) ما هي الأهداف التي تخص الشركات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ؟

3) ما هي الاستراتيجية التنموية التي يجب أن تتبعها الشركات لتحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة ؟

4) إلى أي مدى يمكن أن تساهم تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة للشركات فى تقدم ترتيب مصر بين الدول فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة؟

5) هل الإفصاح عن تقارير الاستدامة كافي لتدعيم وتحقيق التنمية المستدامة للشركات أم أن هناك حاجة لتأكيد وتوثيق تقارير الاستدامة؟

6) هل يمكن للمراجع الداخلي أن يعد تقارير الاستدامة أم أن هناك حاجة لجهة خارجية مستقلة ومحايدة مثل المراجع الخارجي ؟

7) هل هناك إلزام على الشركات من قبل هيئات مهنية لتأكيد أعداد تقارير الاستدامة ام أنه اختياريا حتى الآن؟

ثانيا : فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 أكدت المناقشات إلى تعزيز دور إبلاغ الشركات فى تنفيذ الخطة على أهمية تنسيق تطبيق الاستدامة وأعداد التقارير لها وتشجيع استخدام منهج التنمية المستدامة لاستراتيجية الشركات .

المجالات الرئيسية التي تغطيها الاستدامة بالشركات

- **البعد الاقتصادي (الأداء الاقتصادي – الأداء المالي – البحث والتطوير – الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة)**
- **البعد الاجتماعي (الصحة والسلامة – تنمية موارد بشرية – المساواة بين الجنسين – التبرعات)**
- **البعد البيئي (الطاقة – المياه – الغازات والانبعاثات – النفايات)**

يساعد أعداد تقارير الاستدامة فى الشركات على تحديد الأهداف وقياس الأداء وإدارة التغير لكى تجعل عملياتها أكثر استدامة ويتضمن التقارير إفصاحات ومعلومات حول أثار الشركة على البيئة والمجتمع والاقتصاد .

التكامل بين المعلومات الاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة مع المعلومات المالية تشهد تطورا هاما وإيجابيا فالاستدامة امر محوري فى التغير الذى ستمر به الشركات ،ضرورة وجود مراجعات خارجية لتقارير الشركات بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة للوصول إلى نتائج حقيقة.

مما لا شك فيه أن زيادة عدد الشركات فى مصر التي تطبق أبعاد التنمية المستدامة يؤثر بشكل كبير فى أحراز مصر وتحقيقها مركز متقدم بين الدول النامية من ضمن ال 193 دولة الموقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGS.

ثالثا : أهداف البحث

الهدف الرئيسي من البحث هو كيفية مساعدة الشركات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها ويأتي هذا الهدف متمثلا فى

1) التعرف على الأثار والمخاطر التي تنتج عن عدم وجود نظم وسياسات لرصد الموضوعات الجوهرية بالشركة.

2) تحديد التحديات التي تواجه الشركة والخطوات الواجب أتخاذها.

3) زيادة درجة الشفافية المتاحة لمتخذ القرار من أصحاب المصلحة ومن ثم أتخاذ القرارات الدقيقة الواعية.

4) إعطاء مدخل أكثر شمولا لإمكانية المساءلة المحاسبية لأصحاب الشأن.

5) سد احتياج المجتمع وجماعات الرأي العام فى معرفة كيفية قيام الشركة بتناول ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية.

رابعا : أهمية البحث

أهمية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لشركات القطاعين العام والخاص وإصدار تقارير الاستدامة

1) تضمن الاستدامة تسليم القيادة للأجيال القادمة بشكل منهجي.

2) تدفع الشركة إلى التطوير من أهدافها واستراتيجيتها لمواكبة المنافسة العالمية.

3) الاستدامة تساعد على التفكير الأستباقى والتنبؤ الاستراتيجي وهو الذى يتطلب تبنى ثقافة الأبداع والابتكار كأحد متطلبات عملية استشراف المستقبل.

4) يعزز من سمعة الشركة ومصداقيتها.

5) تعزيز التواصل الإيجابي مع كل من (الموظفين – المساهمين – المجتمع المحلى – البيئة – الحكومة – العملاء).

6) تحسين درجة ثقة وولاء الموظفين و العملاء وتطوير بيئة العمل.

7) زيادة الإنتاجية بحيث تصبح الشركة قادرة على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبالتالي زيادة فى الأرباح بشكل كبير.

9) تقليل التكلفة وتأمين المزيد من فرص العمل.

10) تقليل المخاطر حيث أن وجود استراتيجية واضحة الجوانب البيئية والاجتماعية يؤدى إلى تحليل أي مخاطر قد تنجم من هذه الجوانب والعمل على تجاوزها وربما تحويلها إلى فرص.

خامسا : المنهج البحثي

يعتمد البحث على منهجين :

أولا المنهج الاستقرائي الذى يعتمد على استقراء الآراء والأفكار والكتابات حول أبعاد التنمية المستدامة والإصدارات الحديثة الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة للشركات.

ثانيا المنهج الوصفي وهو الأسلوب أو النمط الذى يتم استخدامه لدراسة ووصف موضوع البحث للوصول إلى تفسيرات ومن خلال تجميع البيانات اللازمة وتحليلها وتطبيقها على الموضوعات حدود الدراسة للوصول إلى النتائج ويتم تحديد مشكلة البحث وتدوين الافتراضات والملاحظات وتحويلها إلى تقارير وتحليل البيانات بطريقة صحيحة.

سادسا : حدود الدراسة

حدود موضوعيه ستقتصر الدراسة على تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام والخاص وأعداد تقارير الاستدامة لها وكيفية التوثيق حدود مكانية تقتصر الدراسة على الشركات المصرية التي تقع فى نطاق القاهرة الكبرى.

سابعا : خطة الدراسة

على ضوء فكرة البحث وأهدافه وأهميته وفروضه واعتمادا على منهجه يمكن بلورة خطة الدراسة فى النقاط التالية

أولا : الدراسات السابقة.

ثانيا : الإطار النظري (الإطار العام للتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة وعلاقتها بالشركات).

ثالثا : بناء تقرير الاستدامة وفقا لتقارير الاستدامة GRI[1] المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

رابعا : الحالة التطبيقية على الشركات التي تنتهج التنمية المستدامة.

خامسا : النتائج والتوصيات.

سادسا : قائمة المراجع.

سابعا : الملحق أسئلة المقابلات الشخصية

أولا: الدراسات السابقة

دراسة تحليله لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال

يناقش الباحث فى هذا البحث أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وضرورة أفصاح المنشآت عن تقارير الاستدامة وظهور الحاجة إلى ضرورة وجود آلية يمكن الاعتماد عليها بواسطة أصحاب المصالح الداخلية والخارجية لضمان دقة وصدق المحتوى المعلوماتي الذى تعلن عنه تقارير الاستدامة ويوضح الباحث أن تقارير الاستدامة تخلق فرصا

[1] GRIالمبادرة العالمية لتقارير الاستدامة

وتحديا للمحاسبين والمراجعين ذلك من خلال ظهور منظور جديد لمسؤوليتهم وتوسيع مجال عملهم ليشمل قضايا جديدة مثل حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والإدارة الاستراتيجية بالإضافة إلى التنمية المستدامة.

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى دراسة أثر تأكيد تقارير الاستدامة وانعكاسها على تحقيق وتدعيم التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال ودراسة وتحليل الصعوبات التي يوجهها المراجع الخارجي عند تأكيد تقارير الاستدامة ويأكد الباحث على أن جميع أهداف التنمية المستدامة يجب أن يتم قياسها قياسا دقيقا أذا أردنا أدارتها بكفاءة ،حيث أن تقارير الاستدامة تزيد من جودة ودقة المعلومات البيئية والاجتماعية التي يتم توفيرها لأصحاب المصالح المختلفة وعرفت تقارير الاستدامة بأنها "عملية رسمية يتم خلالها تقييم للمعلومات الواردة لتقارير الاستدامة بواسطة طرف ثالث مؤهل ومحايد ومستقل ،فى ضوء معايير صممت لهذا الغرض للتوصل إلى استنتاج يساعد على إضفاء درجة من المصداقية لدى أصحاب المصالح بشأن المحتوى المعلوماتي لهذا النوع من التقارير"[2]

<u>توصل الباحث إلى أن</u> المنشأة المستدامة هي المنشأة القادرة على الموازنة بين تعظيم أرباحها فى الأجل القصير[3] والوفاء بمسئوليتها البيئية والاجتماعية فى الأجل الطويل.

أن تأكيد تقارير استدامة منشآت الأعمال يؤدى إلى تحسين درجة الثقة والمصداقية لهذا النوع من التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح ،بالشكل الذى يوضح تحقيق المنشأة تنميتها المستدامة.

يساهم تأكيد تقارير الاستدامة بواسطة المراجع الخارجي إضفاء درجة من المصداقية على المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير لدى أصحاب المصالح وإدراكهم لحقيقة الأداء المستدام لتلك الشركات.

إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة

تناول هذا البحث النقاش حول كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى القوائم والتقارير المالية على الرغم من عدم وجود معايير محاسبية خاصة بقياس التنمية المستدامة والإفصاح عنها ،اهتم الباحث بعرض الاطار المقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى القوائم والتقارير المالية والمزايا المتوقعة من تطبيق الاطار وصعوبات التطبيق وطرق التغلب عليها ويهدف البحث بشكل عام إلى وضع أطار للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى القوائم والتقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة ويفيد الباحث أنه هناك مؤثرات بيئية[4] مثل :

1- ضرورة الإفصاح للأداء البيئي للمنظمة وتطبيق أنظمة إدارة البيئة المقررة من قبل منظمة المعايير الدولية ISO [5] ،النمو العالمي لأموال الاستثمار فى المسئولية الاجتماعية ومتطلبات الإفصاح عن السياسات الاستثمارية.

2- الرقابة القانونية كقوانين الوحدة الأوربية التي تقيد استخدام مواد خطرة محددة فى منتجات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

3- ضغوط ضريبية على البيئة مثل الضرائب الحكومية على مؤثرات البيئة كضرائب الكاربون وضرائب استخدام الطاقة والضرائب المفروضة على الانبعاثات.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يمكن قياس التنمية المستدامة فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة ،كما يمكن وضع اطار محاسبي للإفصاح عن التنمية المستدامة فى القوائم والتقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة، كما توجد صعوبة فى قياس بنود التكاليف والمنافع التي تخص عناصر التنمية المستدامة وذلك لعدم وجود معايير محاسبية تحدد طرق القياس.

---

[٢] شرف أحمد عبد القادر ،2015، مدخل لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسة على ادراك أصحاب المصالح كلية التجارة ،جامعة القاهرة

[٣] على سيد حسين عبد الرحمن .مدرس مساعد بقسم المحاسبة.كلية تجار جامعة القاهرة

[٤] الدكتور على عباس شنن.المعهد العالى للعلوم الادارية السادس من اكتوبر

[٥] OSIمنظمة المعايير الدولية

توصل الباحث إلى أن ضرورة توفير المقاييس التي ترتكز على تكامل أبعاد التنمية المستدامة وضرورة الفصل بين النفقات البيئية والاجتماعية والتكاليف التشغيلية ،عند توزيعها على العمليات والمنتجات أو الموازنات من قبل الشركات ،حيث تساعد فى قرارات الموازنات الرأسمالية ويجب وضع حوافز حكومية وضريبية وتشجيعية للشركات التي تتبنى سياسات التنمية المستدامة من حيث التطبيق والقياس والإفصاح ،إعداد معايير محاسبية تخص القياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة وكذلك معايير لمراجعة التنمية المستدامة فى القوائم المالية.

ولكن هناك صعوبة فى قياس بنود التكاليف والمنافع التي تخص عناصر التنمية المستدامة وذلك لعدم وجود معايير محاسبية تحدد طرق القياس كما أنه يوجد نقصا كبيرا فى إيجاد الصيغ المحاسبية التي تربط بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ،يتطلب ذلك وسائل بحث متطورة ترتكز على نماذج حديثة من الأساليب الإحصائية.

من العقبات أيضا رغبه الشركات الكبرى بعدم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية خوفا من الحاق الضرر باستثماراتها وأيضا غياب الحوافز الحكومية والضريبية الكافية لكى تتبنى هذه الشركات سياسات محاسبة الاستدامة.

لذلك لابد من توفير المقاييس التي ترتكز على تكامل أبعاد التنمية المستدامة واشتقاق مقاييس تتعلق برأس المال الاجتماعي وتحديد كيفية توزيع الأصول المختلفة مثل (الأصول المالية ، والأصول البيئية)

والعمل على تفسير التنمية المستدامة ،من خلال ثلاثة أبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية ،حيث يمثل أساس هذا المفهوم مجموعة من الأصول التي تساعد عملية التنمية المستدامة.

أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان

أستهدف البحث دراسة مدى إدراك أصحاب المصالح فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ،خاصة مانحي الائتمان للقيمة المضافة من التوكيد المهني لمراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الاستدامة ومن خلال دراسة تجريبية على عينة من متخذي قرار منح الائتمان بالبنوك المصرية واثر الإفصاح عن مدى وفاء الشركات بمسئولياتها تجاه التنمية المستدامة توصل الباحث إلى وجود أثر تأثير لهذا الإفصاح على قرار منح الائتمان ويستهدف البحث دراسة واختبار مدى إدراك أصحاب المصالح فى الشركات خاصة متخذي قرارات منح الائتمان للقيمة المضافة من التوكيد المهني لمراقبي الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الاستدامة وفق دليل إفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة الصادر عن البورصة المصرية فى أكتوبر 2016.

وقد توصل الباحث إلى إن الإفصاح عن الاستدامة هو إفصاح غير مالي وله محتوى معلوماتي ،يفترض أن يؤثر إيجابا على قرارات أصحاب المصالح خاصة مانحي الائتمان وأوضحت نتيجة الدراسة التجريبية أن مانحي الائتمان يدركون القيمة المضافة لتقرير الاستدامة وأن هذه الخدمة تؤثر إيجابا على قرارهم عند منح الشركة الائتمان لذلك ذكر الباحث عدة نقاط يجب مراعاتها لتشجيع الشركات وقيامها بأعداد تقارير الاستدامة :

1- ضرورة وضع إطار تشريعي محاسبي يلزم الشركات بالإفصاح عن الاستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية.

2- ضرورة إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتبني تقارير الاستدامة كتقارير مستقلة، تفصح عنها بشكل يتماشى مع متطلبات المبادرة العالمية لأعداد التقارير.

3- يجب إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باعتماد تقارير الاستدامة من مراقب الحسابات مثلما هو الحال فى التقارير المالية السنوية.

4- ضرورة دعم مكاتب المراجعة فى مصر لتأهيل مراقبي الحسابات وتدريبهم لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات التوكيد على إفصاح الشركات عن الاستدامة .

5- يجب أن تهتم البنوك بتطوير متطلبات ونماذج منح الائتمان لتشمل الإفصاح عن البعد غير المالي ،خاصة الاستدامة لأداء الشركات طالبة الائتمان وأن يكون هذا الإفصاح مصحوبا بتقرير توكيد مهني من مراقب حسابات الشركة.

مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية فى دول الخليج العربي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة وتطويرها بما يخدم فلسفة الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات ولتحقيق ذلك يجب مراجعة وتحليل البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى فى دول الخليج العربي وتحليل هذه التقارير وقياس المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات هدفت الدراسة إلى تطوير أطر تحليله للمراجعة المحاسبية وذلك بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية للشركات ،حيث تم تحليل سبع مجموعات من المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات وهى ملائمة راس المال ،وجودة الأصول ،وإنتاجية العاملين والأرباح والإيرادات، والكفاءة التنافسية والسيولة وأخيرا الانفتاح لمخاطر السوق وتطبيق ذلك على البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى فى دول الخليج وتشتمل الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع على مقارنات بين البنود والقيم المسجلة وتتضمن عادة حساب النسب المالية بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها والغرض الأساسي لأداء هذه الإجراءات (فهم مجال عمل العميل ،تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار) ويمكن ان تساعد هذه الإجراءات بتوفير معلومات مفيدة عن الأداء المالي[6].

وقد توصل الباحثان إلى أن معظم شركات دول الخليج لديها استراتيجية وتخطيط مالي ولكن قد تواجه مخاطر أكبر من غيرها فى إيجاد مصادر مالية بديلة وعملت معظم الشركات الصناعية على توليد الدخل الذاتي واختلفت فى قدرتها على استثمار مواردها ،من هنا حدث التباين فى قدرتها على الاستدامة المالية والمحاسبية وتفاوتت الشركات فى تقديمها للخدمات والسلع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية فظهرت بعضها بتقديم خدمات متواضعة أمام مسؤوليتها وقد أوصى الباحثان على العمل على زيادة الوعى حول الاستدامة المالية والمحاسبية خاصة للجهات التشريعية والمهنية منها هيئة الأوراق المالية لسن التشريعات والمعايير الخاصة بالمسؤولية المجتمعية وإصدار تقارير الاستدامة لبناء اقتصاد مستدام، التركيز أكثر على التنبؤ بالمخاطر بهدف تفاديها قبل وقوعها وللتخفيف من آثارها السلبية عند وقوعها بناء أنظمة إنذار مبكر للشركات قادرة على التنبؤ بالمشكلات المالية والفنية وتقديم الحلول السريعة قبل وقوع الأزمات للتمكن من تفاديها، تطوير وعقد برامج تدريبية للمحاسبين المهنيين خاصة المتعلق بتقارير الاستدامة ومراجعتها.

رأى الباحث فى الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشيء من التحليل نجد أنها اتفقت على أن تقارير الاستدامة هي عبارة عن التقارير التي تعرض بصورة كلية الأداء المالي والمستدام للشركة ، بما يسمح لأصحاب المصالح بتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل.

اهتمت بعض الدراسات بالجانب الاقتصادي الذى يمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي والبيئي بنفس المستوى من الاهتمام عند أعداد التقارير وبالرجوع إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين ،نجد أنه يرى أن التقرير المالي الحالي أصبح ضيق الأفق ويجب تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والاستراتيجية للشركة.

حيث أن اهتمام المؤسسة بخلق دور اجتماعي لأسر العاملين وأيضا للمناطق الأكثر فقرا داخل الدولة يعود بأثارة الإيجابية على الشركة من خلال أتجاهين الأول زيادة انتماء العاملين والموظفين إلى الشركة التي يعملون بها لإحساسهم باحتواء الشركة لهم هم وأسرهم فى جميع الاحتياجات الصحية والمادية والتعليمية أيضا الاتجاه الأخر إحساسهم بالفخر لما تقدمة

[6] الباحثان عفاف إسحق أبو زر وراضى عقلة العتوم

الشركة للمجتمع الأكثر احتياجا من خدمات تعليمية وغذائية ومالية وتواجد الشركة بهذا الشكل وعلى مستوى الدولة يحقق لها حملة أعلانية مجانيه لمنتجاتها ولتواجدها فى السوق.

أن الاهتمام أيضا بالبعد البيئي هو الأكثر أهمية على المستوى العالمي وهو ما يهم الدول الكبيرة ويساهم فى تواجد مصر عالميا حيث أن الحفاظ على البيئة أساس أنشاء أهداف التنمية المستدامة ونرى أن الشركة أو المؤسسة لا تعد تقرير فقط عن المعلومات البيئية وتعاملها مع الاحتباس الحرارى أو دورها فى تقليل الانبعاثات الناتجة عن زيادة معدل استهلاك الوقود وطريقة تخلصها من النفايات ولكن يتخطى دورها أيضا من خلال التعاون مع منظمات البيئية التي تقوم بحملات لنظافة الأحياء المكتظة بالسكان للحفاظ على حياتهم من الملوثات أيضا حملات نظافة البحار والنيل من الملوثات التي تهدد الحياة البحرية وهي بحاجه إلى دعم مادى وبشرى لتنفيذ هذه المهمات لتساعد على خلق بيئة أفضل أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية خاصة للشركات المقيدة بالبورصة هي الحل الأمثل للحصول على ثقة أصحاب المصالح من مساهمين وعملاء للشركة أن زيادة عدد الشركات التي تعد تقارير الاستدامة المتكاملة يحسن من وضع مصر على المستوى الدولي للتقدم فى ترتيب الدول التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ويلاحظ أيضا فى الدراسات السابقة أتباعها طريقة التقييم المحاسبي لأبعاد التنمية المستدامة ويرى الباحث أنه لابد من الفصل بين التقارير المالية المفصلة التي تعدها مكاتب المحاسبة بالوضع المالي للشركات وبين تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة يتناول الباحث هنا بضرورة الاعتماد على شركات متخصصة لأعداد تقارير الاستدامة بعيدا عن مكاتب المحاسبة لأن ذلك سيؤدى إلى قيام المختصين بأعداد التقارير بشكل محترف وفعال وناجح لأن القائمين على هذا العمل من قبل شركات أعداد تقارير الاستدامة متخصصين فى المجالات البيئية والاجتماعية التي لا توجد مثل هذه الكفاءات بمكاتب المحاسبة وهذا ما سيتناوله الباحث فى الجزء التطبيقي للبحث.

يهدف البحث إلى أعداد تقارير الاستدامة المتكاملة للشركات وفقا لمعايير GRI وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتعميم الفكرة وجعلها إلزامية من خلال حزمة من القوانين والتشريعات التي تنظم تلك المهمة أن يكون دور الشركة الاجتماعي والبيئي يشمل الشركة والمجتمع الذى تعيش فيه والأماكن الأكثر فقرا وتلوثا للنهوض بالمجتمع ككل والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية والقضاء على ملوثات البيئة فى المجتمع.

تقارير الاستدامة، كما تعززها معايير GRI ، هي ممارسة منظمة للإبلاغ علنًا عن الآثار الاقتصادية و البيئية والاجتماعية ومن ثم مساهماتها – إيجابية أو سلبية – نحو أهدف التنمية المستدامة من خلال هذه العملية ،تحدد المنظمة آثارها الكبيرة على الاقتصاد والبيئة و المجتمع والكشف عنها وفقًا لمعيار مقبول عالميا وتعتبر تقارير ال GRI هي أحدث نموذج لكيفية أعداد التقارير الاستدامة للشركات وهو ما سنتناوله فى هذا البحث تفصيليا.

ثانيا :الإطار النظري

الإطار العام للتنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة وعلاقتها بالشركات

جاء تعريف الأمم المتحدة 1956 أن التنمية هي العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية وفى ذلك التوقيت اختزل مفهوم التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع ،وقد حققت بعض البلدان النامية معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي لكن بدون تحسن فى مستويات المعيشة وتفشى الفقر والجهل والمرض والتعطل7.

وفى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية سنة 1968 تم الاهتمام بعلاقة مخاطر الأنسان وانعكاسات ذلك على البيئة البشرية وتفاقم مشكلات البيئة نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية واستخدام المبيدات والمخلفات.

[7] قراءات استراتيجية التنمية المستدامة فكرة جديدة لقرن جديد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مؤسسة الأهرام

صدر بعد ذلك تقرير مستقبلنا المشترك 1987 الذى أشار إلى مستقبل الأرض والبشر محفوف بالمخاطر وعرف التنمية المستدامة بأنها تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بالموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

(Sustainable Development (SD عرف بتقرير بورتلاند وقد أظهر هذا التقرير مفهوم التنمية المستدامة الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها" كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها " التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الأنسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

قمة الأرض 1992 وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لدفع الجهود نحو الاستدامة العالمية والمحافظة على البيئة والتنمية ،وفى عام 1995 صدور أول تقرير عالمي للتنمية البشرية تناول متوسطات العمر والتعليم والمعيشة ،وفى عام 2000 تم الإعلان عن الأهداف الإنمائية MDGS لتكون خارطة الطريق وأطار عالميا للعمل الجماعي وخطة عمل للدول النامية بما فيهم مصر خلال الفترة من 2000- 2015 بمساعدة الدول المتقدمة ،وفى عام 2002 القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج وتناولت أهمية الاستدامة فى مواجهة الفقر والجريمة والكوارث والإرهاب والعنف والكراهية والعنصرية.

وفى سنة 2016 تم صياغة استراتيجية عالمية جديدة تتسم بالشمولية من خلال تحديد أهداف جديدة متكاملة تغطى كافة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهى التنمية الاقتصادية والاندماج المجتمعي والاستدامة البيئية ويتم تنفيذها فى الفترة من 2016- 2030 بعنوان تحويل عالمنا ،تتمثل فى 17 هدفا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة SDGS وتترابط هذه الأهداف فيما بينها وتمثل فى مجموعها 169 غاية تغطى مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة وشملت القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم وجعل المدن أكثر استدامة ومكافحة تغير المناخ وحماية المحيطات والغابات.

بالنظر إلى أهداف التنمية المستدامة يتضح أن التنمية تتضمن أدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[8] للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الأنسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وتتضمن الاستدامة على المستوى الكلى للمجتمع أنه ينبغي الحفاظ على كوكب الأرض واستمرار الحياة علية ،أما على مستوى المنشأة فإن الاستدامة تتضمن تأثير نشاط المنشأة على البيئة الخارجية فالمنشأة أو الشركة يمكن النظر أليها كجزء من نظام اجتماعي بيئي واقتصادي وتؤثر عملياتها على المجتمع والبيئة المحيطة بها.

وتبعا لذلك فأن أداء استدامة الشركات يقيس مدى أدماج الشركات العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية داخل عملياتها وبالتالي تأثيرها على الشركة والمجتمع لذلك هناك أهمية ملحة لتطبيق التنمية المستدامة لجميع الشركات العاملة في الاقتصاد المصري لتحقيق الأهداف الاستثمارية والاقتصادية والاستقرار المالي وهى فرصة لوضع العالم على طريق مستدام تبنى هذه الأهداف في استراتيجياتنا فرصة غير مسبوقة للاتجاه نحو التنمية.

بنظرة سريعة لأهداف التنمية المستدامة نجد أن الأهداف ذات صلة بالشركات هي الفقر والصحة والثقافة والتغير المناخي والبيئي لذلك يمكن استخدام هذه الأهداف كإطار عام وأعاده توجيه الاستثمار باتجاه التحديات التي تقدمها وتقديم حلول ابتكارية وتغيير تحولي وفى ظل الفكر الحديث أصبحت المؤسسة الاقتصادية شريكة في التنمية حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ومن هذا المنطلق يجب الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع كحماية للبيئة والتقليل من الانبعاثات والغازات

[8] برنامج الأمم المتحدة ،الإنمائي فى الدول العربية

وتوفير الصحة والسلامة للعمال والمجتمع المحلى الذى تنشط فيه لذلك لابد من القيام بخطوات من أجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلى والعاملين.

<u>وبصفة عامة يمكن القول أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة :</u>

البعد الاقتصادي النظام المستدام اقتصاديا يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبة من السلع والخدمات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد ،هو النظام الذى يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية (النمو الاقتصادي المستدام – كفاءة رأس المال – إشباع الحاجات الأساسية العدالة الاقتصادية)

البعد الاجتماعي النظام المستدام اجتماعيا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع كل من الموارد الاقتصادية والطبيعية واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة ويسعى لتحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية (المساواة في التوزيع – الحراك الاجتماعي – المشاركة الشعبية – التنويع الثقافي – استدامة المؤسسات)

البعد البيئي النظام المستدام بيئيا يهدف إلى الحماية والمحافظة على سلامة النظم البيئية متضمنة الأرض والماء والهواء ،هذا بالإضافة على اكتشاف مصادر متجددة للموارد ويحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة (النظم الإيكولوجية – الطاقة المتجددة – تقليل انبعاث الغازات).[9]

ولتحقيق الأبعاد الثلاثة السابق ذكرها أصبحت هناك حاجة ملحة لدى الشركات للإفصاح عن تقارير الاستدامة ،أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد بأن الاهتمام بالنمو يؤدى حتما إلى الأضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي ،مفهوم التنمية المستدامة تضمن التوافق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ،تحدد أهداف التنمية المستدامة ألويات تنموية وطموحات لعام 2030 من خلال فريق عمل يتمثل في الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني لإنهاء الفقر وخلق حياة كريمة ومنح فرص للجميع.

<u>وفى مقولة ل بان كيمون الأمين العام السابق للأمم المتحدة</u>

«العمل شريك حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتستطيع الشركات في كل مكان تقييم تأثيرها ووضع أهداف طامحة وأن تتواصل بشفافية بخصوص النتائج »

تقدم التحديات المستدامة العالمية فرصا للشركات للتطوير والوصول إلى حلول فعالة ومن ضمنها تقنيات حديثة لزيادة فعالية الطاقة والطاقة المتجددة وتخزين الطاقة والمباني الخضراء والنقل المستدام وإيجاد حلول تكنولوجية لتخفيف الانبعاثات والتلف ،ومن ثم فإن مفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو حث الشركات الكبيرة على أن تضع فى الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة عند أتخاذها لقراراتها حيث أن هذا النهج يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تبنى منظور طويل الأمد ،فالشركات الآن أصبحت لا تعتبر كيانات اقتصادية فقط بل هي كيانات ترتبط بالمجتمع الذى تعمل فيه فهي تعمل فى بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع وكلما تحسنت ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ازدادت فرصة العمل فى بيئة أفضل.

[9] شرف أحمد عبد القادر ،2015، مدخل لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على ادراك أصحاب المصالح كلية التجارة ،جامعة القاهرة

الاستدامة والشركات

منذ أوائل 1990 تم استخدام الاستدامة كمرادف لقدرة الشركة على البقاء فى ظل تزايد الضغوط الاجتماعية والبيئية ،وعرفت الاستدامة بأنها مسألة "زيادة الكفاءة" وبأن الشركات التي لا تتوافر بها الاستدامة هي فى الواقع تفتقر إلى الكفاءة ،ويرى أخرون أن الاستدامة ليست مجرد زيادة كفاءة الإنتاج فهناك الجانب البيئي والاجتماعي الأمر الذى يؤثر بشكل كبير على القرارات الاستثمارية فى السوق الرأسمالية وخاصة أن العديد من حالات الفساد والكوارث البيئية للشركات له عواقب اقتصادية مباشرة ومكلفة لكل من الشركة ومساهميها.[10]

أصبحت التنمية المستدامة واحدة من مفاتيح الإدارة الاستراتيجية الناجحة ووسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات ،كما أوضح د. محمد عمران رئيس البورصة المصرية "أن الاستدامة لا تعنى تخلى الشركات عن مبدأ الربحية ،فالأرباح هي هدف أصيل لأى شركة ،ولكن الاستدامة تعنى أن يكون هناك نموذج عمل يأخذ فى الاعتبار بجانب الربحية للحفاظ على موارد المجتمع إلى جانب التنمية" ،وفى عام 2010 ظهرت التقارير المتكاملة للجمع بين التقرير المالي والاستدامة فى ذات الوقت.

تقارير الاستدامة تعرف بأنها "تقارير تعبر عن مدى التزام المنظمة بتحسين كفاءتها وفاعليتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة إعداد هذه التقارير من خلال ما تعكسه من معلومات كمية ونوعية وتعرف التقارير المتكاملة بأنها "تقارير تجمع المعلومات المالية وغير المالية حول استراتيجية المنشأة والرقابة والأداء المتوقع.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "مهمة عمل تسعى إلى المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة ،والعمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلى والدولي لتحسين الجودة الشاملة".

يتم تنظيم تقارير الاستدامة عن طريق المبادئ العالمية لإعداد التقارير GRI ، ويتم تنظيم التقارير المتكاملة من خلال اطار المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكامل IIRC ،والفرق الرئيسي هنا هو أن GRI أنشئت لجعل الشركات مسؤولة أمام أصحاب المصلحة فيها والذى يضمن تمثيل وجهات نظر جميع قطاعات المجتمع ليس فقط رجال الأعمال والمستثمرين[11] ، لم تبتعد مصر عن ذلك السياق ففي 2001 تبنى أتحاد الصناعات المصرية مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة ،كذلك تم إطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية وفى هذا الصدد أشار التقرير السنوي للميثاق العالمي للأمم المتحدة إلى زيادة عدد الشركات العاملة فى مصر والتي انضمت إلى مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة من 55 شركة سنة 2004 إلى 72 شركة سنة 2014.[12]

المبادرة العالمية للتقارير GRI هي منظمة للمعايير الدولية المستقلة تساعد الشركات والحكومات والمنظمات على فهم وتوصيل تأثيراتها في قضايا مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والفساد وغيرها نشأت عام 1997 في الولايات المتحدة، ومن خلال الدراسات والدعوات التي أطلقها أصحاب المصلحة ،مثل الحكومات والمستهلكين والمستثمرين ،لتحقيق شفافية أكبر حول تأثيرات الشركات في البيئة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية.

مما جعل عديدا من الشركات تستجيب من خلال نشر تقرير الاستدامة ،الذي يعرف أيضا باسم تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR أو تقرير الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG الذى يستخدم بشكل أساسي فى أسواق

---

[10] محمود سالم عبدالله ادريس،مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،2015

[11] دراسة تحليله لأثر تطور محتوى التقارير المتكاملة للشركات

[12] المركز المصري لمسئولية الشركات 2014

راس المال لوصف القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة التي ينظر إليها المستثمرون لتحديد قدرة الشركات تحقيق أبعاد الاستدامة وأعداد التقارير لتوضيح اهتمام الشركات بقضايا التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[13]

وفى عام 1999 أصدرت المبادرة نسخة من المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير عن الاستدامة والنسخة الكاملة عام 2000 ثم صدرت بعدها النسخة الثانية فى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فى جوهانسبرغ حيث أشير للمنظمة وللمبادئ التوجيهية فى خطة التنفيذ التي وقعتها جميع الدول الأعضاء الحاضرة وفى وقت لاحق من ذلك العام أصبحت المبادرة معهدا دائما نقلت المبادرة العالمية للتقارير مقر أمانتها إلى أمستردام فى هولندا عام 2002.

لضمان التزام الشركات بمبادئ ومفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات نشأت المبادرة العالمية للتقارير Global Reporting Initiative التي أسهمت في التأثير في الشركات من أجل الإفصاح عن تأثيرها في موضوعات الاستدامة ذات الأثر الاجتماعي المباشر على الحياتين الحالية والمستقبلية وقد تطورت هذه التقارير لتكون لاحقا جزءا من التقارير المتكاملةIntegrated reporting التي تتضمن إضافة إلى التقارير عن الأداء المالي ،تقرير الحوكمة وتقرير الأداء الاجتماعي وغيرهما.

وفى مقولة للرئيس التنفيذي للمبادرة العالمية لإعداد التقارير تيم موهين " إن المعايير الجديدة تمكن أي منظمة من الإبلاغ عن آثار الاستدامة من خلال توفير إطار مرن يساعد الشركات على أعداد التقارير فإن معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير تشكل دورة قوية لدفع النتائج وفى نهاية المطاف تخدم أهداف التنمية المستدامة"

تطور تقارير الاستدامة GRI

تقارير الاستدامة GRI هي منظمة دولية مستقلة مقرها أمستردام معاييرها تساهم فى فهم قضايا الاستدامة وإبلاغها ،مثل تغير المناخ وحقوق الأنسان والحوكمة والرفاهية الاجتماعية وهذا يتيح اتخاذ إجراءات حقيقة لخلق فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية للجميع ،أن ممارسة الكشف عن معلومات الاستدامة تلهم المساءلة وتساعد على تحديد وإدارة المخاطر وتمكن المؤسسات من اغتنام فرص جديدة وتحسين المجتمع وتحقيق الازدهار الاقتصادي فى الوقت نفسة تحسين الحوكمة وعلاقات أصحاب المصلحة ،وتعزيز السمعة وبناء الثقة من خلال الإبلاغ عن القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

فى عام 2011 تم التوجيه نحو الإبلاغ الموسع G3 وتحديث وإكمال G3.1 وهى إرشادات نحو النوع الاجتماعي والمجتمع والأداء المتعلق بحقوق الأنسان وظهر التساؤل كيف تتطابق المبادئ التوجيهية لأعداد التقارير GRI مع مشروع الكشف عن الكربون كما صدر ثلاثة مبادئ توجيهية قطاعية جديدة (التعدين والمعادن ومشغلي المطارات والبناء والعقارات) ،وفى عام 2012 انضمت مجموعة من الحكومات الرائدة لدعم الفقرة 47 من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو (المستقبل الذى نريده) للنهوض بتقارير وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الاستدامة المؤسسية وتم أنتاج ثلاثة مكملات قطاعية جديدة (النفط والغاز ووسائل الأعلام ومنظمين الأحداث) ،فى 2013 أنعقد المؤتمر العالمي الرابع وجمع 1600 مندوب من 69 دولة أصدرت الأفصاحات القياسية ودليل تنفيذ مبادئ G4 لأعداد التقارير، فى عام 2016 تم تطوير تقرير ال GRI من خلال تجميع كافة المفاهيم الرئيسية والمعايير المعززة بشكل أوضح وصورة أبسط للكشف عن الشركات والإبلاغ عن أثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وإظهار كيفية مساهمتها فى التنمية المستدامة.

وفى أخر تحديث اصدر عن الأمم المتحدة فى هذا الشأن تم أصدرا معايير جديدة حيث صدرت هذه المواصفة القياسية من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSSB) ،لأى شركة ترغب في استخدام معايير GRI بتقديم تقريرا حول الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية يمكن استخدام معيار المبادرة العالمية لأعداد التقارير رقم 101 من قبل منظمة من أي حجم أو نوع أو قطاع أو الموقع الجغرافي ،معيار المبادرة العالمية لأعداد التقارير رقم 102 يشمل المعلومات حول ملف

[13] الدليل الإرشادي حول إعداد تقارير الاستدامة

تعريف المنظمة واستراتيجيتها وأخلاقياتها ونزاهتها ،الحوكمة وممارسات إشراك أصحاب المصلحة وعملية إعداد التقارير ،معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 103 يتضمن معلومات حول الكيفية لأداره المنظمة ،وتتضمن سلسة ال (GRI 200 الاقتصادية،GRI 300 البيئية ،GRI 400 الاجتماعية) العديد من المعايير الخاصة بالموضوعات يتم استخدامها للإبلاغ عن معلومات حول تأثيرات المنظمة ذات الصلة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومن ثم مساهماتها – إيجابية أو سلبية – نحو أهدف التنمية المستدامة ،وتحدد المنظمة آثارها الكبيرة على الاقتصاد والبيئة و المجتمع والكشف عنها وفقًا لمعيار مقبول عالميا وتعتبر تقارير ال GRI هي أحدث نموذج لكيفية أعداد التقارير الاستدامة للشركات وهو ما سنتناوله فى هذا البحث تفصيليا ،يسرى هذا المعيار على التقارير أو المواد الأخرى من بعد يوليو 2018 وهذه المعايير سيتم تناولها بالتفصيل فى المبحث الثالث للبحث.

ثالثا : بناء تقرير الإستدامة وفقا لتقارير الإستدامة GRI المبادرة العالمية لإعداد التقارير .

صدرت هذه المواصفة القياسية من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSSB) ،تتضمن السلسلة (100) ثلاثة معايير عالمية GRI يمكن استخدام معيار المبادرة العالمية لأعداد التقارير رقم 101 من قبل منظمة من أي حجم أو نوع أو قطاع أو الموقع الجغرافي ،معيار المبادرة العالمية لأعداد التقارير رقم 102 يشمل المعلومات حول ملف تعريف المنظمة واستراتيجيتها وأخلاقياتها ونزاهتها ،الحوكمة وممارسات إشراك أصحاب المصلحة وعملية إعداد التقارير ،معيار المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 103 يتضمن معلومات حول الكيفية لأداره المنظمة موضوعا ماديا ،تتضمن سلسة ال(GRI 200 الاقتصادية،GRI 300 البيئية ،GRI 400 الاجتماعية) عديد من المعايير الخاصة بالموضوعات يتم استخدامها للإبلاغ عن معلومات حول تأثيرات المنظمة ذات الصلة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، يسرى هذا المعيار على التقارير أو المواد الأخرى فى أو بعد يوليو 2018.

المعيار الأول المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 101 التأسيس

هو نقطة البداية لاستخدام مجموعة معايير GRI تحدد GRI101 مبادئ إعداد التقارير لتحديد محتوى التقرير وجودة التقرير ويشمل متطلبات لإعداد تقرير الاستدامة ويشمل GRI101 أيضًا الادعاءات المحددة المطلوبة للشركات لإعداد تقرير الاستدامة وفقا للمعايير.

المبادرة العالمية لإعداد التقارير هي نقطة البداية للشركات لاستخدام معايير ال GRI للإبلاغ عن وضعها الاقتصادي والآثار البيئية والاجتماعية وهناك ثلاث أقسام لأعداد التقرير يقدم القسم الأول من هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير لتحديد محتوى التقرير وجودة التقرير لمساعدة الشركة على تحديد المعلومات التي يجب تضمينها في تقرير الاستدامة وكيفية ضمان جودة المعلومات ويوضح القسم الثاني العملية الأساسية لاستخدام معايير GRI لإعداد تقارير الاستدامة هذا القسم يتضمن المتطلبات الأساسية لتطبيق مبادئ الإبلاغ ،وتحديد وتقديم التقارير على مواضيع مادية ويوضح القسم الثالث الطرق التي يمكن من خلالها استخدام معايير GRI والمطالبات أو بيانات الاستخدام المحددة.

1- القسم الأول مبادئ إعداد التقارير

مبادئ إعداد التقارير مقسمة إلى مجموعتين: مبادئ تعريف محتوى التقرير ومبادئ تعريف جودة التقرير تساعد مبادئ إعداد التقارير لتحديد محتوى التقرير الذي يجب تضمينه وهذا يشمل النظر في أنشطة الشركة وتأثيراتها والتوقعات الجوهرية مصالح أصحاب المصلحة أن مبادئ إعداد التقارير لتحديد خيارات جودة التقرير دليل على ضمان جودة المعلومات في تقرير الاستدامة ،جودة المعلومات مهمة لتمكين أصحاب المصلحة لإجراء تقييمات سليمة ومعقولة للشركة.

مبادئ تعريف محتوى التقرير

- **شمولية أصحاب المصلحة تم تعريف أصحاب المصلحة على أنهم كيانات أو أفراد يمكن أن تتأثر بشكل كبير من خلال أنشطة الشركة يمكن أن يشمل أصحاب المصلحة الموظفين والعمال الآخرين ،المساهمين والموردين والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني والمشاركة المنهجية لأصحاب المصلحة تؤدى إلى التعلم المستمر داخل الشركة ،فضلا عن زيادة المساءلة من أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة والمصداقية بين الشركة وأصحاب المصلحة.**
- **سياق الاستدامة أي أن الهدف هو تقديم الشركة الأداء فيما يتعلق بمفاهيم أوسع للاستدامة وهذا ينطوي على فحص أدائها في الموارد الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية على المستوى القطاعي أو المحلي أو الإقليمي أو العالمى .**
- **الأهمية النسبية للتقارير المالية يعتقد المستثمرين بأن الأبعاد المادية جوهرية التأثير على القرارات الاقتصادية عند استخدام البيانات المالية للمنظمة ،ليست جميع المواضيع المادية متساوية الأهمية يجب مراعاة العوامل الداخلية والخارجية عند تقييم أهمية المعلومات التي تعكس أهمية اقتصادية وبيئية و اجتماعية.**
- **الاكتمال يجب أن يشمل التقرير تغطية الموضوعات الجوهرية وحدودها ،بما فى ذلك الأثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ولتمكين أصحاب المصلحة من تقييم أداء المنظمة المبلغة في الفترة المشمولة بالتقرير.**

مبادئ تحديد جودة التقرير

- **صحة التقرير يجب أن تكون المعلومات المبلغ عنها دقيقة ومفصلة بما فيه الكفاية لتقييم الإبلاغ عن أداء المنظمة.**
- **التوازن تعكس المعلومات المبلغ عنها الجوانب الإيجابية والسلبية للمنظمة لتمكين تقييم منطقي للأداء العام.**
- **وضوح يجب ان تتيح المنظمة المعلومات المبلغ عنها بطريقة مفهومة تمكن أصحاب المنظمة من أتخاذ القرارات.**
- **المقارنة يجب على المنظمة المبلغة تحديد المعلومات وتجميعها والإبلاغ عنها بشكل متسق وتقديم المعلومات المبلغ عنها بطريقة تمكن أصحاب المصلحة من تحليل التغييرات في أداء المنظمة بمرور الوقت والتي يمكن أن تدعم التحليل النسبي.**
- **الموثوقية تقوم المنظمة المبلغة بجمع المعلومات وتسجيلها وتجميعها وتحليلها والإبلاغ عن العمليات المستخدمة في إعداد التقرير بطريقة يمكن أن تخضع للفحص.**
- **التوقيت تقدم المنظمة المبلغة تقريرًا بجدول زمني منتظم حتى تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة.**

2- القسم الثاني استخدام معايير GRI لتقارير الاستدامة

يجب على المنظمة المبلغة تحديد موضوعاتها الجوهرية وإعطاءها الأولوية لإدراجها في تقرير الاستدامة باستخدام مبادئ إعداد التقارير وتحديد محتوى التقرير ويتم تنفيذ عملية تحديد الأولويات باستخدام أصحاب المصلحة الشمولية والأهمية النسبية للمبادئ ،ويحدد على أساس البعدين التاليين (أهمية اقتصاديات المنظمة ،الآثار البيئية والاجتماعية ،تأثيرها الجوهري على التقييمات وقرارات أصحاب المصلحة).

الإبلاغ عن الإفصاحات المطلوبة من الممكن أن تكون المعلومات الخاصة بالإفشاء المطلوبة بالفعل مدرجة في تقرير المنظمة السنوي في هذه الحالة ،يمكن للمنظمة اختيار عدم تكرار هذه الإفصاح في تقرير الاستدامة الخاص بها.

يجب على الشركات تجميع وعرض المعلومات عن الفترة المشمولة بالتقرير الحالي وفترتين سابقتين على الأقل ،وكذلك الأهداف المستقبلية القصيرة والمتوسطة الأجل إذا تم وضعها والإبلاغ عنها باستخدام المقاييس الدولية المقبولة عمومًا (مثل الكيلوغرامات أو لتر) وعوامل التحويل القياسية ، وشرح أساس القياس.

3- القسم الثالث تقديم مطالبات تتعلق باستخدام معايير GRI

هناك خياران لإعداد تقرير وفقًا لمعايير GRI: الأساسية والشاملة(الأساسي) يشير هذا الخيار إلى أن التقرير يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لفهم طبيعة المنظمة ،ومواضيعها المادية والتأثيرات ذات الصلة ،وكيفية إدارتها (الشامل) يعتمد على الخيار الأساسي من خلال طلب المزيد من الإفصاحات حول استراتيجية المنظمة ،الأخلاق والنزاهة والحكم.

المعيار الثاني المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 102 الافصاحات العامة

1) **الملف التنظيمي : تقدم هذه الإفصاحات لمحة عامة عن حجم المؤسسة وموقعها الجغرافي وأنشطتها ،وهذه المعلومات السياقية مهمة لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم طبيعة المنظمة وآثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.**
(102-1 أسم المنظمة /102-2 وصف لأنشطة المنظمة/102-3 موقع مقر المنظمة/102-4 موقع العمليات عدد الدول التي تعمل بها المنظمة/102-5 الملكية والشكل القانوني/102-6 الأسواق أنواع العملاء والمستفيدين/ 102-7 نطاق المنظمة عدد الموظفين والعمليات صافى المبيعات والإيرادات أجمالي رأس المال/
102-8 معلومات عن الموظفين/102-9 الموردين وصف لسلسلة التوريد الخاصة بالمنظمة ،بما في ذلك عناصرها الرئيسية من حيث صلتها أنشطة المنظمة والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات الأساسية/102-10 تغييرات فى المنظمة مثل حجم المنظمة أو هيكلها أو ملكيتها أو سلسلة التوريد/102-11 نهج وقائي إدارة المخاطر في التخطيط التشغيلي/102-12 المبادرات الخارجية قائمة المواثيق والمبادئ الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المطورة خارجيًا ،أو المبادرات الأخرى التي تشترك فيها المنظمة ،أو التي تؤيدها/102-13 عضوية الجمعيات قائمة بالعضوية الرئيسية للصناعة أو غيرها من الجمعيات الوطنية والدولية).
2) **الاستراتيجية : تقدم هذه الإفصاحات لمحة عامة عن استراتيجية المنظمة فيما يتعلق بالاستدامة.**
(102-14 بيان صانعي القرار في المنظمة (مثل الرئيس التنفيذي ،الرئيس) حول أهمية الاستدامة/102-15 التأثيرات والمخاطر والفرص تحديد أولويات الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كمخاطر وفرص وفقًا لمدى صلتها بالاستراتيجية التنظيمية طويلة المدى والوضع التنافسي).
3) **الأخلاق والنزاهة : (102-16 وصف لقيم المنظمة ومبادئها ومعاييرها وقواعد السلوك/102-17 المخاوف بشأن الأخلاقيات).**
4) **الحوكمة : (102-18 هيكل الحوكمة/102-19 تفويض السلطة/102-20 المسؤولية التنفيذية على المستوى الاقتصادي والبيئي والموضوعات الاجتماعية/102-21 استشارة أصحاب المصلحة في المجالات الاقتصادية والبيئية والموضوعات الاجتماعية/102-22 تكوين أعلى هيئة حكم ولجنها/إلى المؤشر 102-28 كل ما يخص الإدارة العليا للحوكمة من ترشيح وتقييم أعمال واستراتيجية/102-29 تحديد وإدارة الشؤون الاقتصادية والبيئية والاجتماعية/102-30 فاعلية عمليات أدارة المخاطر/102-31 مراجعة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية/102-32 دور هيئة الحوكمة العليا في إعداد تقارير الاستدامة/102-33 التواصل والمخاوف الحاسمة/102-34 الطبيعة والعدد الكلي للمخاوف الحرجة عندما تكون طبيعة المخاوف دقيقة حساسة بسبب القيود التنظيمية أو القانونية/102-35 سياسات الأجور/102-36 عملية تحديد الأجر/102-37 مشاركة أصحاب المصلحة فى المكافأة/102-38 نسبة التعويض الإجمالي السنوي/102-39 نسبة الزيادة فى التعويض السنوي).**
5) **أشراك أصحاب المصلحة (102-40 قائمة أصحاب المصلحة/إلى المؤشر 102-44 اختيار أصحاب المصلحة ونهج المشاركة والمخاوف المتوقعة).**
6) **ممارسة التقرير : تعطي هذه الإفصاحات لمحة عامة عن العملية التي اتبعتها المنظمة أو الشركة لتحديد محتوى عملها لتقرير الاستدامة كما يقومون بمراجعة العملية التي اتبعتها لتحديد موضوعاتها المادية وحدودها مع أي تغييرات أو إعادة صياغة علاوة على ذلك ،فإنها توفر معلومات أساسية حول التقرير والمطالبات حول استخدام معايير GRI ،ونهج المنظمة في البحث عن ضمان خارجي.**
(102-45 الكيانات المدرجة في البيانات المالية الموحدة/102-46 تحديد محتوى التقرير/إلى المؤشر 102-55 كل ما يخص التقرير من موضوعات جوهرية وصياغة المعلومات والفترة المشمولة للتقرير تاريخ احدث تقرير ومتطلبات

معايير GRI لأعداد التقارير/102-56 ضمان خارجي أي أعداد التقرير بطريقة منهجية وموثقة وقائمة على الأدلة وتتميز بإجراءات محددة تقييم ما إذا كان التقرير يوفر عرض متوازن للأداء والنظر في صحة البيانات بالإضافة إلى الاختيار الشامل للمحتوى تقييم مدى إعداد التقرير وفقا لمعايير GRI وإصدار تقرير مكتوب متاح للجمهور ويتضمن: وصف المسؤوليات واللغة المستخدمة في تقارير الضمان الخارجية).

المعيار الثالث المبادرة العالمية لإعداد التقارير رقم 103 نهج الإدارة

يتضمن هذا المعيار المتطلبات العامة والإفصاحات لإعداد التقارير نهج الإدارة للمواضيع المادية.

1) **شرح الموضوع الجوهري وحدوده (103-1 شرح الموضوعات التي تعكس آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة ،أو التي تؤثر بشكل جوهري على التقييمات وقرارات أصحاب المصلحة ،مشاركة المنظمة في التأثير من خلال أنشطتهم الخاصة أو نتيجة علاقاتها التجارية مع الكيانات الأخرى ،وتقدم تقارير GRI ليس فقط التأثيرات التي تسببها ،ولكن أيضًا التأثيرات التي تساهم بها والتأثيرات المرتبطة مباشرة بأنشطتها).**
2) **منهج الإدارة ومكوناته(103-2 يجب الإبلاغ عن المعلومات التالية شرح لكيفية إدارة المنظمة ،بيان الغرض من نهج الإدارة ،وصف السياسات ، الالتزامات ،الأهداف والغايات ،المسؤوليات ،آليات التظلم العمليات والمشاريع والبرامج والمبادرات).**
3) **تقييم نهج الإدارة (103-3 شرح لكيفية تقييم المنظمة لنهج الإدارة ،آليات تقييم فعالية نهج الإدارة ،نتائج تقييم نهج الإدارة ،أي تعديلات ذات صلة على نهج الإدارة).**

بعد استعراض المعايير الأساسية لأعداد تقارير الاستدامة للمنظمات والشركات وفقا لتقرير ال GRI نستعرض الأن معلومات حول المعايير الخاصة بالموضوعات يتم استخدامها للإبلاغ عن معلومات حول تأثيرات المنظمة ذات الصلة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (200 GRI الاقتصادية ،300 GRI البيئية ،400 GRI الاجتماعية).

الأول : الأداء الاقتصادي معيار GRI 201

يحدد الأداء الاقتصادي متطلبات إعداد التقارير حول الجوانب الاقتصادية ويمكن استخدام هذا المعيار من قبل الشركة من أي حجم أو نوع أو القطاع أو الموقع الجغرافي المعايير في السلسلة الاقتصادية (200) تتضمن تدفق رأس المال بين مختلف أصحاب المصلحة ، والآثار الاقتصادية الرئيسية للمنظمة ، تقدم المنظمة المبلغة البيانات التالية.

1) **201 (نهج الإدارة) 201-1 توليد القيمة الاقتصادية المباشرة وتوزيعها (الأرباح ،تكاليف التشغيل ،الأجور ،المدفوعات لمقدمي رأس المال المدفوعات للحكومة ،استثمارات المجتمع).**
2) **201-2 الآثار المالية وغيرها من المخاطر والفرص الناجمة عن تغيير المناخ (وصف للمخاطر أو الفرص وتصنيفها إما مادية أو تنظيمية ،وصف التأثير المرتبط بالمخاطر أو الفرص ،الآثار المالية للمخاطر أو الفرص).**
3) **201-3 التزامات خطة المزايا المحددة وخطط التقاعد الأخرى (اذا تم الوفاء بالتزامات الخطة من الموارد العامة للمنظمة ،يتم احتساب القيمة المقدرة للالتزام ،في حالة وجود صندوق منفصل لدفع التزامات المعاشات التقاعدية للخطة يجب تقدير المطلوبات لتغطية الأصول التي تم تخصيصها ،إذا لم يتم تغطية الصندوق الذي تم إنشاؤه لدفع التزامات المعاشات التقاعدية للخطة بالكامل ،فلابد من شرح الاستراتيجية ،التي اعتمدها صاحب العمل نحو التغطية الكاملة ،والجدول الزمني الذى يأمل صاحب العمل من خلالها تحقيق التغطية الكاملة ،النسبة المئوية للراتب التي يساهم بها الموظف أو صاحب العمل ،مستوى المشاركة في خطط التقاعد).**
4) **201-4 المساعدة المالية الواردة من الحكومة (أجمالي القيمة النقدية التي تلقتها المنظمة من الحكومة سواء كانت إعفاء الضريبي ،الإعانات ،منح الاستثمار ،منح البحث والتطوير).**

5) 202(حضور السوق) نسب أجر مستوى الدخول القياسي حسب الجنس مقارنة بالحد الأدنى للأجور المحلية
202-1 (يمكن أن يساعد توفير أجور أعلى من الحد الأدنى للأجور المساهمة في الرفاهية الاقتصادية للعمال ويظهر القدرة التنافسية للمنظمة وتقديم المعلومات ذات الصلة لتقييم تأثير الأجور على العمالة المحلية).
6) 202-2 نسبة الإدارة العليا من المجتمع المحلى (النسبة المئوية للإدارة العليا في مواقع العمل الهامة التي يتم التعاقد معها من المجتمع المحلى).
7) 203 (أثار اقتصادية غير مباشرة) 203-1 استثمارات وخدمات البنية التحتية (مدى تطوير استثمارات وخدمات البنية التحتية الكبيرة ،الآثار الحالية أو المتوقعة على المجتمعات والاقتصادات المحلية ،بما في ذلك الإيجابية والآثار السلبية ،سواء كانت هذه الاستثمارات والخدمات تجارية أو عينية).
8) 203-2 أثار اقتصادية غير مباشرة كبيرة (لتغيرات في إنتاجية المنظمات ،القطاعات ،أو الاقتصاد كله (مثل الاعتماد أكبر لتكنولوجيا المعلومات) ،التنمية الاقتصادية في مناطق الفقر المرتفع ،الآثار الاقتصادية للتحسن أو التدهور الظروف الاجتماعية أو البيئية ،توفير المنتجات والخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة أو هياكل التسعير التي تتجاوز القدرة الاقتصادية لذوي الدخل المنخفض).
9) 204 (ممارسات الشراء) 204-1 نسبة الأنفاق على الموردين المحليين (النسبة المئوية من ميزانية المشتريات المستخدمة لمواقع العمليات الهامة التي يتم إنفاقه على الموردين المحليين ،حيث أن المصادر المحلية تكون استراتيجية لدعم الاقتصاد المحلي المستقر والحفاظ على العلاقات المجتمعية).
10) 205 (مكافحة الفساد) 205-1 عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بالفساد (العدد الإجمالي والنسبة المئوية للعمليات التي تم تقييمها من حيث المخاطر المتعلقة بالفساد ،لمساعدة المنظمة لأعداد سياسات وإجراءات مكافحة الفساد).
11) 205-2 التدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد (أجمالي عدد ونسبة أعضاء هيئة الحوكمة وسياسات وإجراءات مكافحة الفساد ،العدد الإجمالي والنسبة المئوية للموظفين وشركاء الأعمال المسؤولين عن سياسات مكافحة الفساد ،صف ما إذا كانت سياسات وإجراءات مكافحة الفساد الخاصة بالمنظمة يتم إرسالها إلى أي أشخاص أو منظمات أخرى ،العدد الإجمالي والنسبة المئوية لأعضاء هيئات الحوكمة والموظفين الذين تلقوا التدريب على مكافحة الفساد).
12) 205-3 تأكيد حوادث الفساد والإجراءات المتخذة (العدد الإجمالي وطبيعة حوادث الفساد المؤكدة التي تم فيها فصل الموظفين أو تأديبهم ،العدد الإجمالي للحوادث المؤكدة التي تم فيها إنهاء العقود مع الشركاء أو لم يتم تجديده بسبب الانتهاكات المتعلقة بالفساد).
13) 206 (السلوك التنافسي) 206-1 الإجراءات القانونية للسلوك المناهض للمنافسة ،ومكافحة الثقة ،وممارسات الاحتكار(الإجراءات القانونية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بخصوص السلوك المناهض للمنافسة وانتهاكات قوانين مكافحة الاحتكار ،النتائج الرئيسية للإجراءات القانونية).

الثاني: الأداء البيئي معيار GRI 301

فى سياق المعايير البيئية التي تتعلق بالمنظمة ،بما في ذلك الأرض والهواء والمياه والنظم الإيكولوجية تتناول GRI301 موضوع المواد المدخلات المستخدمة لتصنيع وتعبئة المنتجات وخدمات المنظمة مثل المواد غير المتجددة مثل المعادن والنفط والغاز أو الفحم أو المواد المتجددة مثل الخشب والماء يجب تحديد نوع وكمية المواد التي تستخدمها المنظمة يمكن أن تشير إلى اعتمادها على الموارد الطبيعية ،والتأثيرات على توافرها للمنظمة و يمكن الإشارة إلى المساهمة في الحفاظ

على الموارد من خلال نهجها في إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المواد والمنتجات ويمكن أن توفر الإفصاحات في هذا المعيار معلومات حول تأثيرات المنظمة المتعلقة بالمواد.

1) 301-1 المواد المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم (الوزن الكلى أو حجم المواد المستخدمة لإنتاج وتعبئة المنظمة للمنتجات والخدمات الأولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتشمل المواد غير المتجددة والمواد المتجددة).
2) 301-2 استخدام مواد الإدخال المعاد تدويرها (أجمالي مواد الإدخال المعاد تدويرها المستخدمة وحساب الوزن الإجمالي أو حجم المواد المستخدمة ،حساب النسبة المئوية لمواد المدخلات المعاد تدويرها).
3) 301-3 المنتجات المستصلحة ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بها (النسب المئوية للمنتجات المستصلحة ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بها لكل فئة من فئات المنتجات خلال الفترة المشمولة بالتقرير).
4) 302 (الطاقة) يمثل إبلاغ المنظمة عن نهجها الإداري للطاقة، حيث توضح ما إذا كان تخضع لأي قوانين وسياسات الطاقة دولية أو إقليمية أو على مستوى الصناعة.
5) 302-1 استهلاك الطاقة داخل المنظمة (أجمالي استهلاك الوقود داخل المنظمة من مصادر غير متجددة، إجمالي استهلاك الوقود داخل المنظمة من مصادر متجددة، بما في ذلك أنواع الوقود المستخدمة، استهلاك الكهرباء، استهلاك التدفئة، استهلاك التبريد، استهلاك البخار إجمالي استهلاك الطاقة داخل المنظمة).
6) 302-2 استهلاك الطاقة خارج المنظمة (يمكن للمنظمة تحديد استهلاك الطاقة خارج المنظمة عن طريق التقييم الأنشطة المتعلقة بالوقود والطاقة، والنقل والتوزيع، النفايات الناتجة في العمليات، تنقل الموظفين، النقل والتوزيع النهائي، تجهيز المنتجات المباعة)
7) 302-3 كثافة الطاقة (تحدد نسب كثافة الطاقة واستهلاك الطاقة في سياق مقياس خاص بالمنظمة تعبر هذه النسب عن الطاقة المطلوبة لكل وحدة النشاط أو المخرجات).
8) 302-4 تخفيض استهلاك الطاقة (الكشف عن مبادرات الحد التي تم تنفيذها في الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لديها القدرة على المساهمة بشكل كبير في التخفيضات).
9) 302-5 تخفيضات متطلبات الطاقة من المنتجات والخدمات (الأساس لحساب التخفيضات في استهلاك الطاقة، مثل سنة الأساس أو خط الأساس، بما في ذلك الأساس المنطقي لاختياره، المعايير والمنهجيات والافتراضات وأدوات الحساب المستخدمة).
10) 303 المياه والنفايات السائلة 303-1 التفاعلات مع الماء كمورد مشترك (يمكن للمنظمة تقديم لمحة عامة عن المياه التي تستخدم عن طريق عرض أجزاء من سلسلة القيمة لاستهلاك المياه والسلع التي يتعلق بها أو النسبة المئوية من مصادر السلع التي تأتي من متجمعات المياه تقع في مناطق بها إجهاد مائي ،وذلك يشجع على تضمين معلومات حول المنبع وكذلك استخدام المياه في المصب).
11) 303-2 إدارة التأثيرات المتعلقة بتصريف المياه (وصف لأية معايير محددة لجودة تصريف النفايات السائلة وكيف يتم ذلك ،المعايير أو الإرشادات الخاصة بجودة المياه التي تم تطويرها داخليًا).
12) 303-3 سحب المياه (أجمالي سحب المياه من جميع المناطق، حسب مصادر سطح الماء، المياه الجوفية، مياه البحر، الماء المنتج).
13) 303-4 تصريف المياه (إجمالي تصريف المياه لجميع المناطق، وتفصيل هذا الإجمالي على النحو التالي المياه السطحية، المياه الجوفية، مياه البحر).
14) 303-5 استهلاك المياه (أجمالي استهلاك المياه من جميع المناطق، حساب التغيير في تخزين المياه).
15) 304 التنوع البيولوجي 304-1 المواقع التشغيلية المملوكة أو المؤجرة المجاورة إلى المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي.

16) 304-2 التأثيرات الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي (بناء أو استخدام المصانع والمناجم والبنية التحتية ،التلوث ،إدخال الأنواع الغازية والآفات ومسببات الأمراض).

17) 304-3 الموائل المحمية أو المستعادة (توضيح أنشطة المنظمة للوقاية والمعالجة فيما يتعلق بآثاره على التنوع البيولوجي وتوضيح المجالات حيث تكون المنطقة محمية).

18) 304-4 قائمة الحفظ الوطنية[١٤] IUCN (العدد الإجمالي لأنواع القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية المناطق المتضررة من عمليات المنظمة، حسب مستوى خطر الانقراض).

19) 305 الانبعاثات 305-1 انبعاثات غازات الدفيئة [15](النطاق 1) المباشرة (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود ،المعالجة الفيزيائية أو الكيميائية معظمها تنتج من التصنيع أو معالجة المواد الكيميائية)

20) 305-2 الطاقة غير المباشرة (النطاق 2) انبعاثات غازات الدفيئة (تشمل انبعاثات غازات الدفيئة ،ولكن لا تقتصر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من توليد الكهرباء وأيضا التدفئة والتبريد).

21) 305-3 انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (النطاق 3) (مصادر لا تمتلكها المنظمة مثل استخراج المواد المشترة ،تحلل نفايات المنظمة معالجة الانبعاثات ذات الصلة أثناء التصنيع والانبعاثات الهاربة من المنشآت الأخرى).

22) 305-4 كثافة انبعاثات غازات الدفيئة (نسبة الكثافة ،المقياس الخاص بالمنظمة الذي تم اختياره لحساب النسبة).

23) 305-5 الحد من انبعاثات غازات الدفيئة (يمكن للمنظمة الكشف عن مبادرات الحد التي تم تنفيذها في الفترة المشمولة بالتقرير ،والتي لديها القدرة ان تساهم بشكل كبير في التخفيضات).

24) 305-6 انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون (ODS)[16](يغطى هذا الكشف المواد المدرجة فى "بروتوكول مونتريال" وكذلك أي مواد مستنفدة للأوزون تنتج أو تستورد أو تم تصديرها من قبل المنظمة).

25) 305-7 الانبعاثات أكاسيد النيتروجين (NO x) ، وأكاسيد الكبريت (Sox) (القياس المباشر للانبعاثات مثل المحللات الإلكترونية ،الحساب على أساس البيانات الخاصة بالموقع).

26) 306 معالجة النفايات والتخلص منها 306-1 تصريف المياه حسب الجودة والوجهة (يشمل تصريف المياه المتدفقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يمكن أن تكون هذه النفايات السائلة تصريفها للمياه الجوفية والمياه السطحية ،المجاري التي تؤدي إلى الأنهار والمحيطات والبحيرات والأراضي الرطبة ،مرافق المعالجة والمياه الجوفية).

27) 306-2 النفايات حسب النوع وطريقة التخلص منها (الوزن الكلي للنفايات الخطرة ،مع تفاصيل طرق التخلص وهل سيتم إعادة الاستخدام ،إعادة التدوير ،التحويل لسماد ،حرق النفايات ،مكب النفايات تخزين في الموقع).

28)306-3 التسريبات (الحجم الإجمالي للتسريبات الكبيرة المسجلة تحديد نوع التسريب نفط ،وقود ،نفايات كيمائية).

29) 306-4 نقل النفايات الخطرة (الوزن الكلي لكل من نقل النفايات الخطرة، استيراد النفايات الخطرة، تصدير النفايات الخطرة، معالجة النفايات الخطرة، نسبة النفايات الخطرة المشحونة دوليا).

30) 306-5 تأثر المسطحات المائية (الإفصاح الكمي عن تصريف المياه ،وصف تأثير هذه التصريفات ،التأثير على توفر الموارد المائية).

31) 307 الامتثال البيئي 307-1 عدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية (إجمالي القيمة النقدية للغرامات الهامة، العدد الإجمالي للعقوبات غير النقدية، القضايا المرفوعة من خلال آليات تسوية المنازعات).

32) 308 التقييم البيئي للمورد (تشمل الآثار السلبية تلك التي تسببت أو ساهمت فيها المنظمة، أو تلك المرتبطة مباشرة بأنشطته أو منتجات أو خدمات المورد).

---

[١٤] القائمة الحمراء للأنواع المهددة" (IUCN)الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

[١٥] الغازات الدفيئة هي غازات توجد فى الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدها الأرض فتؤدى إلى ظاهرة الاحتباس الحرارى

[١٦] (ODS) مادة مستنفدة للأوزون

33) 308-1 الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية (يشمل هذا الكشف أصحاب المصلحة حول نسبة الموردين الذين تم اختيارهم أو التعاقد معهم ومراعاة ضوابط الأثر البيئي).

34) 308-2 الأثار البيئية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة (النسبة المئوية لعدد الموردين الذين تم تحديد أن لديهم سلبيات فعلية ومحتملة التأثيرات البيئية ،الآثار البيئية السلبية الفعلية الهامة المحددة في سلسلة التوريد).

الثالث : الأداء الاجتماعي معيار GRI 401

في سياق المعايير الاجتماعية وأبعاد الاستدامة يتناول التقرير GRI الآثار على النظم الاجتماعية التي تعمل ضمنه ويشمل هذا المعيار منهج المنظمة في التوظيف أو خلق فرص عمل ،والاحتفاظ بالعمالة والممارسات ذات الصلة ،وظروف العمل التي توفرها GRI 401 أيضًا يغطي ظروف العمل في سلسلة التوريد للمنظمة ،وعلاقة العمل هي علاقة قانونية بين العامل والمنظمة يمنح الحقوق والالتزامات لكلا الطرفين ويتم توضيح ما اذا كان قانون العمل قابل للتطبيق أم لا ،وهذه المفاهيم مغطاة في أدوات رئيسية لمنظمة العمل الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية الأمم المتحدة.

1) 401 التوظيف 401-1 تعيينات الموظفين الجدد ودوران الموظفين (العدد الإجمالي ومعدل تعيينات الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير).
2) 401-2 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل وغير متوفرة للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي (مثل التأمين على الحياه ،الرعاية الصحية ،تغطية الإعاقة والعجز ،أجازه الوالدين ،مخصص التقاعد).
3) 401-3 أجازه الأمومة (أجمالي عدد الموظفين الذين يحق لهم الحصول على أجازه والدية والذين حصلوا على إجازة بحسب الجنس ،إجمالي عدد الموظفين الذين عادوا إلى العمل في الفترة المشمولة بالتقرير).
4) 402 أدارة العمل والعلاقات 402-1 فترات الإشعار بشأن التغييرات التشغيلية (من المتوقع أن تقدم المنظمات إشعار بتغييرات تشغيلية كبيرة للموظفين وممثليهم ،وهذه الإشعارات هي مقياس لقدرة المنظمة على الحفاظ على رضا الموظفين وتحفيزهم أثناء تنفيذ التغييرات الكبيرة يوفر هذا الكشف ضمان لمناقشة هامة في الوقت المناسب للتغييرات التشغيلية ، والانخراط مع موظفيها وممثليهم للتفاوض وتنفيذ هذه التغييرات).
5) 403 الصحة والسلامة المهنية (تقوم المنظمة لإثبات الالتزام تجاه العمال إشراكهم فى تطوير وتنفيذ وتقييم أداء الصحة المهنية وسياسة السلامة ونظام الإدارة والبرامج التي تتناسب مع حجم وأنشطة المنظمة ،ومن الضروري المشاركة في التخطيط والدعم والتشغيل وبشكل مستمر وتقييم فعالية الصحة المهنية ونظام وبرامج إدارة السلامة والخطر وتحديد وتقييم المخاطر والتدريب وتحديد الحوادث والتحقيق فيها بالإضافة إلى منع الضرر، يمكن للمنظمة تعزيز صحة العمال من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية).
6) 403-1 (نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية) 403-2 (تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والحوادث).
7) 403-3 (خدمات الصحة المهنية) 403-4 (مشاركة العامل والاستشارة والتواصل الصحة والسلامة المهنية).
8) 403-5 (تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية) 403-6 (تعزيز صحة العمال).
9) 403-7 (الوقاية والتخفيف من الصحة والسلامة المهنية) 403-8 (عمال مشمولين بصحة وسلامة مهنية).
10) 403-9 (إصابات العمل) 403-10 (اعتلال الصحة المتعلقة بالعمل).
11) 404 التدريب والتعليم (يشمل منهج المنظمة للتدريب ورفع مهارات الموظفين ومراجعات التطوير الوظيفي ،وإدارة النهايات الوظيفية بسبب التقاعد أو الإنهاء ويتم تناول هذه المفاهيم في الأدوات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[17] يمكن أن توفر الإفصاحات في هذا المعيار معلومات حول آثار المنظمة المتعلقة بالتدريب والتعليم وكيف تدير هذه الآثار).

[17] المشاريع متعددة الجنسيات، OECD Guidelines for2011، (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

12)404-1 (متوسط ساعات التدريب لكل موظف) 404-2 (برامج لتطوير مهارات الموظفين، وبرامج المساعدة).

13)404-3 (النسبة المئوية للموظفين الذين يتلقون أداءً منتظمًا واستعراض التطوير الوظيفي).

14)405 التنوع وتكافؤ الفرص (عندما تعزز المنظمة نشاط التنوع والمساواة في العمل يؤدى ذلك إلى الاستقرار الاجتماعي داخل بيئة العمل).

15)405-1 تنوع هيئات الحوكمة والموظفين (النسبة المئوية للأفراد داخل هيئات حوكمة المنظمة من حيث الجنس ،الفئة العمرية ،الأقليات).

16)405-2 نسبة الراتب الأساسي والأجر للمرأة (تعزيز التنوع، القضاء على التحيز ضد المرأة، ودعم تكافؤ الفرص، فرص التقدم والمكافأة والمساواة في الأجر).[18]

17)406 عدم التميز (تجنب التمييز ضد العمال في العمل بل أيضا تجنب التمييز ضد العملاء فيما يتعلق بتوفير المنتجات والخدمات، أو ضد أي أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموردين أو شركاء العمل).

18)406-1 حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة (أجمالي عدد حوادث التمييز ،خطط الإصلاح المنفذة).

19)407 الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية 407-1 عمليات المفاوضة الجماعية (التدابير التي اتخذتها المنظمة في فترة التقرير بهدف دعم الحقوق لممارسة حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية).[١٩]

20)408 عمالة الأطفال 408-1 العمليات والموردين في خطر كبير من حوادث عمالة الأطفال (ينتج عن عمالة الأطفال نقص في المهارات وينتج عنه الفقر عبر الأجيال ،مما يعوق التنمية المستدامة لذلك فإن إلغاء عمل الأطفال ضروري من أجل التنمية الاقتصادية والبشرية).[20]

21)409 العمل الإجباري 409-1 حوادث العمل الإجباري (التنفيذ الفعال للسياسات القضاء على العمل الإجباري هو توقع أساسي للمسؤولية الاجتماعية سلوك المنظمات ذات العمليات المتعددة الجنسيات مطلوبة بموجب القانون في بعض البلدان لتقديم معلومات عن جهودهم فى هذا الشأن).

22)410 الممارسات الأمنية 410-1 تدريب أفراد الأمن على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان (النسبة المئوية لأفراد الأمن الذين تلقوا تدريباً رسمياً في المنظمة لسياسات حقوق الإنسان).

23)411 حقوق الشعوب الأصلية 411-1 حوادث الانتهاكات التي تنطوي على حقوق الشعوب الأصلية (عدد الحوادث وخطط الإصلاح).

24)412 تقدير حقوق الأنسان 412-1 العمليات التي خضعت لمراجعات حقوق الإنسان (عدد هذه العمليات).

25)412-2 تدريب الموظفين على سياسات وإجراءات حقوق الإنسان (النسبة المئوية للموظفين الذين تم تدريبهم).

26)412-3 الاتفاقيات والعقود الاستثمارية الهامة التي تشمل بنود حقوق الإنسان (عدد العقود).

27)413 المجتمعات المحلية 413-1 مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية.

28)413-2 العمليات ذات التأثيرات السلبية الفعلية و المحتملة على المجتمعات المحلية.

29)414 التقدير الاجتماعي للمورد (توفر الإفصاحات في هذا المعيار معلومات حول منهج المنظمة لمنع والتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد يمكن تقييم الموردين لمجموعة من المعايير الاجتماعية ،بما في ذلك حقوق الإنسان (مثل عمل الأطفال والسخرة العمل الإجباري) ممارسات التوظيف، الصحة وممارسات السلامة العلاقات الصناعية، الحوادث(مثل الإساءة أو الإكراه أو المضايقة).

---

[١٨] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والأمم المتحدة ميثاق الأمم العالمي، "مبادئ تمكين المرأة"، 2011

[١٩] الأمم المتحدة ، تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بهذه القضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ، جون روجي ، 2011

[٢٠] ، الحماية والاحترام والانتصاف: إطار للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، 2008(UN)الأمم المتحدة

414-1 (30) الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية.

414-2 (31) الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة (عدد الموردين الذين تم تحديدهم بأن لهم تأثيرات اجتماعية سلبية فعلية ومحتملة).

415 (32) السياسة العامة (تأثيرات المنظمة المتعلقة بالسياسة العامة، وكيف الاستفادة منها)

415-1 (33) المساهمات السياسية (أجمالي القيمة النقدية للمساهمات السياسية المالية والعينية المقدمة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل المنظمة).

416 (34) صحة وسلامة العملاء 416-1 تقييم الآثار الصحية والسلامة للمنتج وفئات الخدمة.

416-2 (35) حوادث عدم الالتزام بالصحة وتأثيرات السلامة للمنتجات والخدمات.

417 (36) التسويق والتصنيف 417-1 متطلبات معلومات المنتجات والخدمات ووضع العلامات.

417-2 (37) حوادث عدم الامتثال فيما يتعلق بالمنتج والخدمة المعلومات ووضع العلامات.

417-3 (38) حوادث عدم الامتثال فيما يتعلق بالاتصالات التسويقية (الإعلان والترويج).

418 (39) خصوصية العملاء 418-1 شكاوى مثبتة بشأن انتهاكات العميل الخصوصية وفقدان بيانات العملاء.

419 (40) الامتثال الاجتماعي الاقتصادي (معلومات عن امتثال المنظمة للقوانين المعمول بها واللوائح).

419-1 (41) عدم الامتثال للقوانين واللوائح الاجتماعية والمنطقة الاقتصادية.[21]

وأخيرا فإن إعداد تقارير الاستدامة هي العملية التي تساعد الشركات في تحديد الأهداف وقياس الأداء وإدارة التغيير وصولاً إلى اقتصاد عالمي مستدام – وهو اقتصاد يجمع بين الربحية على المدى الطويل والمسؤولية الاجتماعية والرعاية البيئية ،يعد إعداد تقارير الاستدامة المنصة الرئيسية للتواصل بشأن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركة وأدائها في مجال الحوكمة و مسار إعداد تقارير الاستدامة ،ويمكن أن يشمل أصحاب المصلحة أولئك الذين استثمروا في الشركة بالإضافة إلى من يرتبطون بعلاقات أخرى مع الشركة ويرتكز معدو التقارير المتكاملة إلى أسس إعداد تقارير الاستدامة وإفصاحاها في إعداد تقريرهم المتكامل الذى يمثل للشركة بلاغاً موجزًا حول كيفية إسهام استراتيجيتها وحوكمتها وأدائها في خلق القيمة على مرّ الزمن ،لذا فإن التقرير المتكامل لا يقصد به أن يكون مقتطفات من التقرير السنوي التقليدي، ولا مزيجًا من البيانات المالية السنوية وتقرير الاستدامة لكن التقرير المتكامل يتفاعل مع تقارير وبلاغات أخرى من خلال الإشارة إلى المزيد من المعلومات المفصّلة المقدّمة بشكل منفصل.

ويضع إعداد تقرير الاستدامة في الاعتبار أهمية الاستدامة بالنسبة للشركة ويتناول أيضًا أولويات الاستدامة والموضوعات الرئيسية، مركزًا على تأثير اتجاهات الاستدامة ومخاطرها وفرصها على آفاق الشركة وأدائها الاقتصادي على المدى الطويل .

رابعا: : الحالة التطبيقية على الشركات التي تنتهج التنمية المستدامة

بعد استعراض الأفصاحات والمعايير التي يجب الأخذ بها عند أعداد تقارير الاستدامة للشركات والمنظمات وهى تمثل أحدث أصدار للمبادرة العالمية لتقارير الاستدامة GRI يمكن القول أن المنظمات والشركات المصرية ينتظرها أدوار أكثر عمقا وشمولا فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية على المستوى الوطني والعربي والدولي ويتم عبر هذه المستويات أنواع مختلفة من التغذية العكسية من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى تسمح فى النهاية بتوفير صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة للشركات ومما لا شك فيه أيضا أن زيادة أعداد الشركات التي تعد تقارير الاستدامة وتهتم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تؤدى إلى تقدم ترتيب مصر عالميا فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGS.

[21] جميع المعايير من الموقع الرسمى ل www.globalreporting.org

أن مواجهة تحديات الاستدامة مسئولية عالمية مشتركة ،وذلك بسبب التفاوتات بين المستوى الوطني والإقليمي فى تقدير وتقييم الأخطار المحدقة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية ،وسبل التعامل معها مثل (تغير المناخ ، الفقر ،التعليم ،الصحة ،حماية البيئات البحرية والبرية ،الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

المؤسسات والشركات تلعب دورا حيويا فى التعامل مع تحديات الاستدامة ،ويظهر هذا الدور على جميع المستويات ،وهنا نشير إلى أن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية يرتبط فى معظم جوانبه بصورة أو أخرى بأدوار المؤسسات والشركات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي ،ويمكن لتلك المؤسسات أن تلعب دور هاما فى التعامل مع الهدف المذكور.

<u>ومن هنا نتناول بعض الأدوار الهامة التي تساعد الشركات على التعامل مع تطورات التنمية المستدامة على كافة المستويات وذلك من خلال :</u>

- **الوعى والفهم والتحليل المستمر لتطورات وتشابكات أهداف وقضايا التنمية المستدامة واستشراف تداعياتها فى مجالات عمل المؤسسات والشركات.**
- **طرح الرؤى والخطط الاستراتيجية للمؤسسات والشركات بما يعزز دورها فى تحقيق التنمية المستدامة فى كل المستويات.**
- **دراسة لفرص الاستثمار الأخضر التي تحقق التوازن بين اعتبارات الاستدامة والربحية فى بيئات الاستثمار الوطنية والإقليمية والعالمية.**
- **التواصل المستمر وتبادل المعرفة والخبرات مع أصحاب المصلحة (أجهزة التخطيط وصنع القرار والسياسات العامة الوكالات العالمية والإقليمية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني) على المستوى العربي والعالمي.**

<u>من خلال الدراسة التطبيقية وعقد المقابلات الشخصية مع بعض الشركات وجد أنه لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة و أعداد تقارير الاستدامة تبين أن على الشركات القيام ببعض المهام نستعرضها ببعض النقاط</u>

الأولوية هنا لتمويل نماذج الأعمال الخضراء والشاملة ،إدارة المنظمة الكربونية ،تسعير الكربون تقييم مخاطر تغير المناخ ويرتبط بذلك مبادرات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة قليلة الكربون.

- **مواجهة تهديدات تغير المناخ والتلوث للأسواق الناشئة حيث تمثل تلك التهديدات تحديا عالميا وإقليميا.**
- **توسيع الاستثمارات الخضراء ،ودعم نشر التكنولوجيا الخضراء لمواجهة التحديات البيئية وتعزيز المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات والمنظمات.**
- **توجيه اهتمام متزايد لسياسات إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية وهو مطلب أساسي فى منظمات الأعمال والمؤسسات المالية والمصرفية المعاصرة والشركات بمختلف أنواعها.**
- **أهمية تفعيل الشراكات من أجل التمويل المستدام سواء مع المجتمع المدني المحلى أو الشراكات العالمية والإقليمية مع أطراف معنية مثل وكالات الأمم المتحدة بهدف تبادل الخبرات والمعرفة.**

<u>ونستعرض بعض عوامل النجاح الاستدامة التي يجب على كل شركة الأخذ بها :</u>[22]

1. **بناء رؤية مستدامة وقيم حاكمة وغايات مستقبلية محددة ،دمج قضية الاستدامة فى رؤية المنظمة ،ضمان توافق العاملين مع الرؤية والغايات وربط استدامة المنظمة باستدامة الوطن والإقليم والعالم.**
2. **بناء رؤية ورسالة واستراتيجية مستدامة بمشاركة العاملين ،غرس الرؤية والرسالة عبر مستويات المنظمة.**
3. **ضمان دعم القيادة ،والإدارة العليا لأجندة الاستدامة وبناء نظم فعالة لتطوير القيادات.**
4. **ضمان دعم لهيكل تنظيمي مناسب لأجندة الاستدامة ،وآليات حوكمة مناسبة ،الاختيار الرشيد للأفراد لشغل المواقع الإدارية.**

[٢٢] د. ماجد خشبة. مجالات ومحددات دور الموارد البشرية فى تعزيز الاستدامة فى المؤسسات المصرفية القاهرة.

5. **تطوير قدرات الموارد البشرية ،وبناء نظم وعمليات موارد بشرية مستدامة ،دعم دمج الاستدامة فى أعمال المنظمة بناء نظام وعمليات موارد بشرية مستدامة.**
6. **جذب والحفاظ على كوادر بشرية متوافقة مع أجندة الاستدامة والحرص على الاصطفاف حول الرؤية والولاء للشركة.**
7. **تطوير عملية التكيف مع التغيير الداخلي والخارجي وإدارة التغيير دعما للاستدامة، التركيز على إدارة التغيير وفق منظور مستقبلي.**
8. **الموارد البشرية هي المسئولة عن تحويل الأولويات الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس ،والاستثمار فيها يمثل أحد أهم أولويات الشركات والمنظمات.**
9. **التواصل المستمر مع كافة الشركاء الداخلين والخارجيين، تنسيق عملية التواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة بالتعاون مع الإدارات والأقسام المعنية.**
10. **التفاعل مع الشركاء بخصوص نتائج تقييم استدامة المنظمة ،أعداد تقارير الاستدامة ،ومؤشرات الأداء والمقارنات ،وتبادل المعلومات والخبرات بشأنها تؤدى التغذية العكسية من الشركاء لتصحيح والتقويم.**

<u>ونتيجة لما سبق من أدوار ومهام وعوامل تحققها الشركات فى سبيل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة يمكن الإشارة إلى بعض الحقائق التالية :</u>

- **إصدار تقارير متخصصة عن الاستدامة يمثل نقلة نوعية في الشركات والمنظمات، حيث يدعم هذا النوع من التقارير نشر وتعزيز ثقافة وقيم الاستدامة في الشركات كما يفتح مجالات للحوار حول قضايا الاستدامة المختلفة.**
- **تباين أشكال الاهتمام المؤسسي والتنظيمي بالاستدامة في الشركات ،فبعضها يخصص إطارا مؤسسيا للاستدامة مجلس استشاري تابع للإدارة العليا ،في حين أن بعض الشركات لا تخصص للاستدامة تقسيما تنظيميا متخصصا رغم اهتمامها بها.**
- **إشكالية العلاقة بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات ،حيث تتعامل بعض الشركات مع قضية الاستدامة من منظور تلبية بعض متطلبات المسئولية الاجتماعية في البيئة الخارجية المحيطة وهو منظور ضيق إلى حد بعيد بالنظر إلى اتساع دوائر الاستدامة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية).**
- **التوافق على الاهتمام بالعميل الداخلي والخارجي على السواء، حيث تتفق كافة الشركات على توجيه الاهتمام بالعاملين والعملاء من خلال التواصل المستمر، والتعرف على الاحتياجات، والسعي نحو استدامة رضا جميع العاملين (عميل داخلي) والعملاء (عميل خارجي).**
- **أن البداية الحقيقة بعقد ورشة عمل للإدارة العليا ووكلاء التغيير فى الإدارات لنشر الوعى بين العاملين حول تضمين الاستدامة فى العمليات التجارية اليومية ،وورشة مماثلة لإصحاب المصلحة والشركاء.**

وعن الوضع فى مصر تبين أن هناك نوعين من الجهات التي تعد تقارير الاستدامة وهى مكاتب المحاسبة وشركات متخصصة فى أعداد تقارير الاستدامة مثل شركة DCARBON EGYPT التي تقوم بأعداد تقارير الاستدامة للشركات والبنوك المهتمة بتحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة ومهتمة بنشر تقارير الاستدامة حول الإثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تسببها أنشطتها اليومية وتكون المنصة الرئيسية للتواصل حول أداء الاستدامة والآثار سواء كانت إيجابية أو سلبية ومن خلال إجراء المقابلة الشخصية مع أحد مسؤولين شركة DCARBON EGYPT تبين أنها حاصلة علي شهادة معتمدة من المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI ،والرائدة في مجال الاستشارات والحلول التدريبية في مجال التنمية المستدامة إلي جانب إعداد التقارير بشأن عوامل التأثير علي البيئة وتقديم الحلول المناسبة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ.

مما لا شك فيه أن نتيجة زيادة عدد الشركات التي تقوم بتطبيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها وأعداد تقارير الاستدامة هو أحراز مصر تقدم عالميا فى ترتيب الدول التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالبحث عن أيهما أكثر كفاءة فى أعداد تقارير الاستدامة مكاتب المحاسبة أم شركات متخصصة ترآى لنا أنه تخصص كل جهة منهم فى مجال عملها يزيد من كفاءة تقديم التقارير فمكاتب المحاسبة تكون مسئولة عن الأمور المحاسبية وأعداد التقارير المالية الخاصة بالمركز المالي للشركة وصافى الربح أو الخسارة ومستويات الإنتاج أما الشركات المتخصصة فى أعداد تقارير الاستدامة عملها يتنوع للإظهار وضع الشركة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لذلك تم عقد مقابلة شخصية مع أحد الشركات الرائدة فى مصر وهى شركة DCARBON EGYPT ومن نتائج المقابلة الشخصية مع أحد مسئولين بالشركة تبين أن فريق العمل يشمل جميع المؤهلات المتخصصة فى مجال التنمية المستدامة.

هدفهم الأساسي دمج فلسفة وثقافة التنمية المستدامة في السياق المصري ،ولاسيما استراتيجية وتخطيط السياسة وتنفيذ المشروعات والتقييم والتنمية.

يتكون فريق العمل من خبراء للموارد البشرية وتخطيط الإجراءات الإدارية الأكثر كفاءة ،خبراء فى الاقتصاد والبحوث الاقتصادية والتنمية المستدامة ،خبراء ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ،خبراء للطاقة والاستدامة وسلاسل إمدادات الطاقة الحيوية وإدارة النفايات وتحليل السياسات البيئية والحفاظ على الطاقة والرصد البيئي ،خبراء مجال تغير المناخ في استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات.

من الأعمال الهامة لفريق عمل الشركة تعزيز علاقات مصر مع شركائها الدوليين الحاليين ووكالات التنمية المختلفة بالإضافة إلى استكشاف فرص جديدة للتعاون مع وضع استراتيجيات شركاء مصر ،وكل ذلك من خلال إقامة شراكات ذات منفعة متبادلة.

تقوم الشركة باستمرار بتشكيل شراكات جديدة مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاعين العام والخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء العالم لتبادل المعرفة والخبرة وتعزيز خدماتها الاستشارية بما يؤثر بشكل إيجابي نحو أدراك الشركات والمنظمات والدولة عموما بأهمية التنمية المستدامة.[23]

<u>ونستعرض الأن بعض الشركات التي أهتمت بمجال التنمية المستدامة وسعت إلى أعداد تقارير الاستدامة</u>

<u>شركة القلعة</u> وهي شركة رائدة في استثمارات الطاقة والبنية الأساسية بمصر وأفريقيا لها تجربة رائدة في ورشة عمل الأمم المتحدة عن دور القطاع الخاص في تطبيق أهداف التنمية المستدامة كأداة محفزة للنمو ،واختيار نموذج شركة القلعة للاستدامة كقصة نجاح مصرية عن دور القطاع الخاص في توفير التعليم الجيد.

وتأتي مشاركة شركة القلعة في هذا الحدث الهام تلبية لدعوة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وإدارة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) والمركز المصري لمسئولية الشركات (ECRC) من أجل عرض تجربتها الرائدة عن دور القطاع الخاص في تبني وتطبيق مبادرات الاستدامة والاحتواء والاندماج المجتمعي وتشجيع العمل الابتكاري باعتبارها أدوات محورية لتحفيز نمو الشركة وتحقيق معدلات التنمية الاقتصادية المنشودة على المستوى الوطني.

فى إطار مشاركة القلعة كمتحدث رئيسي لتمثيل القطاع الخاص المصري خلال ورشة عمل الأمم المتحدة عن تطبيق أهداف التنمية المستدامة كأداة محفزة للاستدامة والنمو كونها واحدة من الشركات المصرية الرائدة في تقديم نموذج أعمال يحتذى به في هذا الإطار وذلك بمقر منظمة الأمم المتحدة في مدينة نيويورك الأمريكية وقد تضمنت ورشة العمل مجموعة من الجلسات التي ناقشت آليات تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووسائل التنسيق بين أضلاع المثلث الذهبي

[٢٣] Info@Dcarboneg.com

(الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) مع تبادل الرؤى ووجهات النظر حول أهم الممارسات والدروس المستفادة لشركات القطاع الخاص لدمج أهداف الاستدامة في استراتيجيات العمل إلى جانب الطرق والتقارير التي يتم على أساسها تقييم المبادرات المتنوعة في هذا الإطار ،كما أن شركة القلعة أول شركة مصرية تحصل على تصنيف «أ» لمعايير إعداد التقارير بخصوص تقرير الاستدامة لعام 2015 الذي أصدرته الشركة في إطار عضويتها بمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

وقد أشادت هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) التابعة لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) بتقرير الاستدامة الأول الصادر عن شركة القلعة تقديرًا لالتزام الشركة بتبني ممارسات الاستدامة وانتهاج نظام حوكمة متكامل مع تعزيز الشفافية في التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة والتزام الشركة بالموائمة بين أعمالها ومعايير مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الحوكمة والأداء البيئي والمردود المجتمعي للأعمال.

وتركز برامج الاستدامة التي تتبناها شركة القلعة على ثلاثة محاور رئيسية وهي المجتمع وتنمية الطاقات البشرية والبيئة والشفافية والحوكمة وتعتز شركة القلعة بتقديم مثال يحتذى به في تطبيق نظرية "العائد المزدوج" وهو مصطلح استحدثته القلعة لقياس وتقييم قدرة الشركة على تحقيق العائد الاستثماري مع مراعاة المعايير البيئية والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تستثمر بها الشركة وبالإضافة إلى ذلك تولى شركة القلعة اهتمامًا خاصًا بمبادرات تنمية الطاقات البشرية في جميع البلدان التي تستثمر بها ،بما في ذلك برامج ودورات تدريب الكوادر الإدارية في شرق أفريقيا وأيضًا برنامج مؤسسة القلعة للمنح الدراسية التي احتفلت مؤخرًا ببلوغ عامها العاشر وتوفير 138منحة دراسية في إطار مشاركتها الفعالة في إعداد الجيل الجديد من القيادات المصرية الشابة في شتى المجالات ومن جانب آخر تركز شركة القلعة منذ نشأتها على دمج مبادئ وممارسات الحفاظ على البيئة بجميع المشروعات والاستثمارات التابعة ويتجلى ذلك في مشروع الشركة المصرية للتكرير الذي سيقلص ثلث الانبعاثات الكبريتية في القاهرة الكبرى وشركة توازن المتخصصة في تدوير المخلفات وتحويلها إلى وقود بديل.

وقد نالت الشركة إشادة واسعة خلال مشاركتها بمؤتمر البورصة المصرية للاستدامة نظرًا لكونها من أفضل الشركات أداءً بمؤشر الاستدامة الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة ومنهج شركة القلعة فى الإدارة أن مؤشرات الربح المادي لا ينبغي أن تكون المعيار الوحيد لقياس النمو كما أن القطاع الخاص عليه مسئولية أصيلة تجاه تبني منظور أكثر شمولية في عملية اتخاذ القرارات ،شركة القلعة تتبني نموذج الاستثمارات المسئولة اجتماعيًا وبيئيًا لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة من خلال الموازنة بين تحقيق العائد المادي للمساهمين والمردود الإيجابي على البيئة والمجتمعات التي تعمل بها بمصر وشرق أفريقيا.

وقد حصدت شركة القلعة باقة من الجوائز المرموقة تقديرًا لجودة وتميز برنامج التنمية المستدامة الذي تتبناه الشركة، حيث فازت شركة القلعة بجائزة لـ "أفضل نظام حوكمة في مصر لعام 2015" وفازت القلعة أيضًا بجائزة "أفضل شركة استثمارية في مصر لعام 2015" تقديرًا لنموذج الأعمال الابتكاري الذي تتبناه الشركة وتلعب شركة القلعة دورًا محوريًا في تلبية خمسة من أهداف التنمية المستدامة وهي تحسين جودة التعليم وضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة معقولة وتوفير العمل الجيد والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتشجيع الابتكار في مجالات التصنيع والبنية الأساسية وعقد شراكات ناجحة بهدف تحقيق النمو المستدام

وقد تم اختيار نموذج شركة القلعة للاستدامة كقصة نجاح مصرية عن دور القطاع الخاص في توفير التعليم الجيد (الهدف الرابع) حيث قامت الشركة بعرض تجربتها الرائدة عن مساهمة القطاع الخاص في تطبيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهداف "رؤية مصر 2030" جدير بالذكر أن شركة القلعة تتبنى العديد من المبادرات التنموية مثل استحداث

ورعاية برامج تدريب المعلمين ودورات التدريب المهني وتجديد المدارس والمنشآت التعليمية من خلال شركتها التابعة المصرية للتكرير – وأيضًا توفير أكثر من 163 منحة دراسية للشباب المصري المتميز من الراغبين في استكمال المسيرة الأكاديمية واكتساب الدرجات العلمية الرفيعة من أعرق الجامعات والمؤسسات العلمية بالخارج، وذلك من خلال مؤسسة القلعة للمنح الدراسية التي تقوم برعاية واحد من أكبر برامج المنح الدراسية المدعومة من القطاع الخاص في مصر.24

<u>شركة سيكم</u> تأسست سيكم بناءً على فكرة التنمية المستدامة وبهدف بناء مستقبل مزدهر ،تطمح سيكم في تطبيق الاستدامة بصورة كاملة من خلال النهج الشمولي المتضمن الأبعاد الأربع: البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي يقود المبدأ الشمولي سيكم وكل مؤسساتها مثل البوصلة في كل الأعمال اليومية ،تقيس المبادرة أدائها سنوياً من خلال تقرير الاستدامة.

منذ اندلاع الثورة المصرية تواجه الشركات تحديات مختلفة ولكن بفضل إيجاد شبكة موثوقة وملتزمة من الشركاء الذين دعموا سيكم بشكل مستمر تخطت الشركة تلك التحديات ،تعمل سيكم على إيجاد وتقييم وتطوير نماذج جديدة للحكم واستمرت في العمل على السؤال الخاص بكيفية زيادة القدرة على تحقيق الاستقرار وكيفية نشر فكرة سيكم وتم تنفيذ ورش العمل بنجاح.

دعم التطور والوعي لكل فرد في المجتمع في سيكم ومن أبرز ما تم في عام 2018 بناء أسس جديدة للتنمية البشرية والثقافية في المستقبل بما في ذلك افتتاح كلية العلوم الفيزيائية والتربية البدنية.

تم تطبيق الزراعة الحيوية على يد رودولف التي بدأت في عام 1977 في الأربعين سنة الماضية مع هذه الممارسة الزراعية الشاملة تم استصلاح العديد من هكتارات الأراضي الصحراوية ،في عام 2018 تم التقدم في الطرق البيئية المختلفة في سيكم ومصر.

قامت سيكم بتطوير تقريرها السنوي عن الاستدامة منذ عام 2007 من أجل قياس أدائها في مختلف جوانب التنمية المستدامة ،ويُقصد بهذا التقرير أن يكون أداة إعداد التقارير والقياس الداخلية ومع ذلك تقوم سيكم بمشاركتها بشفافية مع من يهمه قراءتها واعتمدت عند تناولها تحقيق التنمية المستدامة لفكرة زهرة الاستدامة التي تمثل أربعة أضلاع التنمية المستدامة.

<u>Sustainabililty Flower زهرة الاستدامة</u>

تعكس زهرة الاستدامة أربعة أضلاع التنمية المستدامة مع تقسيم البعد البيئي إلى عناصر ومجالات منفصلة تمثل زهرة الاستدامة أداة للإدارة والتقييم والاتصال ترمز إلى مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (الحياة الاقتصادية، والحياة المجتمعية، والحياة الثقافية والبيئة مع أبعادها الفرعية الستة).

وتوضح شركة سكيم أن التنمية المستدامة ليست موضوعًا خياليًا يمكن الحديث عنه ،بل هي عملهم الأساسي ومازلنا نؤمن بجعلها قابلة للقياس ،من أجل ضمان بقائنا على الدرب الصحيح ،من عملية التحول الكامل إلى الطاقة المتجددة لجميع مرافقنا ،وتحسين استخدام المياه والتدريب والتعليم لموظفينا إلى الرعاية الصحية والأمن ،نحاول دائمًا أخذ أعمالنا من منظور شامل ،مع التأكد من أننا نغطي دائمًا الركائز الأربع التنمية المستدامة يساعدنا القياس على التحسين.

وقد ورد فى تقرير الاستدامة لشركة سكيم سنة 2018 تأسست مبادرة سيكم لتحقيق رؤية سيكم لتحقيق رؤية التنمية المستدامة للإنسان مهمتنا تنمية الفرد والمجتمع والبيئة من خلال الفكر الشمولي وفوق كل شيء ،تطمح سيكم في أن تكون الدافع والحافز وراء التطوير المستمر في جميع أوجه الحياة إسهاماً في تنمية العالم بأكمله.

[٢٤] qalaaholdings.com

أولويات رؤية سيكم لعام 2018

من بين 18 هدفا من بين أهداف رؤية سيكم لعام 2057 ،اختارت سيكم موضوعين محوريين لعام 2018 "100٪ زراعة عضوية" و "لا للنفايات" على الرغم من أن سيكم تعمل باستمرار على تحقيق جميع الأهداف فقد تم التركيز على الموضوعين السنويين بشكل خاص من خال الفعاليات والمشاريع المختلفة.

نتاج غذائي مستدام

من أهداف شركة سيكم إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة) فمن خلال الزراعة الحيوية وسلسلة قيمة مغلقة من الممكن أن يُنتج الغذاء ويتم توزيعه بشكل مستدام مما يمكّن المزيد من الأفراد من الحصول على وظائف وبشكل ملموس توفر سيكم يوميًا وجبة دافئة لكل موظفيها وتهتم سيكم أيضًا بالحياة الصحية والحالة الجيدة لكل الأفراد بكل الأعمار (الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة) لهذا الغرض أسست سيكم المركز الطبي الذي يعالج أكثر من 40,000 فردًا سنويًا ولم تقتصر خدمة المركز الطبي على العاملين بسيكم فقط ولكنها تشمل أيضًا الأفراد من القرى المجاورة للمزرعة ومع العروض المدرسية المختلفة ومركز التدريب المهني وجامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة تقدم سيكم تعليمًا ذا قيمة حتى تستطيع أجيال المستقبل أن تواجه التحديات بمصر وأن تحسّن من ظروفها الحياتية وبهذا تحقق سيكم متطلبات (الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة).

دور المرأة (الهدف رقم 5) مازال إشكالية في العديد من الدول حول العالم ومن خلال استراتيجية سيكم ''للمساواة بين الجنسين من أجل مجتمع متوازن'' والتي تم نشرها في عام 2015 تم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل مجتمع عادل ومستدام.

هدف آخر من أهداف الأمم المتحدة وهو حماية النظم الإيكولوجية البرية من خلال إحيائها واستخدامها بشكل مستدام وهذا يتضمن وفقًا للهدف رقم 15 من أهداف الاستدامة مكافحة التصحر وتعزيز التنوع البيولوجي ،في عام 2015 حصلت سيكم على جائزة ''الأرض من أجل الحياة'' بسبب جهودها في مكافحة تجريف التربة عن طريق تطبيق أساليب زراعة حيوية مستدامة.

البلاستيك الثمين: تقليص جبال النفايات في مصر

إن التخلص من النفايات أو إعادة استخدامها بشكل منظم وخاصة البلاستيك، من المشكلات الصعبة التي تواجهها مصر حيث يتم جمع حوالي 60 في المائة فقط من النفايات وإعادة تدوير أقل من 3 في المائة ويتم حرق القمامة بطرق غير قانونية وبذلك يتم تلويث الهواء والمياه الجوفية علي العكس من ذلك قامت سيكم بتجربة فصل النفايات وإدارتها في المزرعة الرئيسية منذ فترة طويلة ويتم الآن حظر النفايات البلاستيكية بالكامل أو إعادة استخدامها عدة مرات كمورد ثمين.

تتضمن أهداف سيكم 2057 في ما يلي: لا للنفايات "البلاستيك الثمين " هي مبادرة عالمية تمكن أي شخص من إعادة تدوير نفاياته البلاستيكية على الفور باستخدام مواد بسيطة ومتاحة محليًا." قمنا بجلب عدد 8 آلات لإعادة تدوير البلاستيك وكان ذلك في كلا من مزرعة سيكم و حرم جامعة هليوبوليس ساعدت ورشة المعادن في مركز سيكم للتدريب المهني للفريق المكون من 10 أعضاء في تركيب و تشغيل الآلات إلى جانب ذلك يتم جمع القمامة من مختلف المرافق في المزرعة وحتى بعض الموظفين يقومون بنقل نفاياتهم البلاستيكية من المنزل إلى المزرعة لإعادة تدويرها "وبذلك يصبح المشروع ذو سعر محدود على المدى الطويل" فعلى سبيل المثال يساعد إعادة تدوير البلاستيك في إنتاج ألواح وأواني يمكن بيعها بأسعار جيدة.

تقوم شركة سيكم بأعداد تقارير الاستدامة من عام 2007 وهى نموذج يحتذى به كشركة تحقق أبعاد التنمية المستدامة وتستخدم تقارير الاستدامة لرصد المؤشرات ومن أجل قياس أدائها في مختلف جوانب التنمية المستدامة ،ويُقصد بهذا التقرير أن يكون أداة إعداد التقارير والقياس الداخلية.

وتوضح الشركة أنه التنمية المستدامة ليست موضوعًا خياليًا يمكن الحديث عنه بل عملنا الأساسي نفضل أن نأخذها موضع التنفيذ بدلاً من التحدث عنها ما زلنا نؤمن بجعلها قابلة للقياس من أجل ضمان بقائنا على الدرب الصحيح.

من عملية التحول الكامل إلى الطاقة المتجددة لجميع مرافقنا وتحسين استخدام المياه والتدريب والتعليم لموظفينا إلى الرعاية الصحية والأمن ،نحاول دائمًا أخذ أعمالنا من منظور شامل ،مع التأكد من أننا نغطي دائمًا الركائز الأربع التنمية المستدامة.

خامسا : النتائج والتوصيات

أن الهدف من هذا البحث هو التوصل إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي مشكلة البحث هل يمكن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات وإعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها وهل سيترتب على ذلك تقدم مصر فى الترتيب الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً؟

ونتيجة لهذا البحث توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يؤدى تنفيذها إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وزيادة عدد الشركات التي تعد تقرير الاستدامة الأمر الذى يؤدى إلى تقدم ترتيب مصر عالميا بين الدول الموقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. **أن الاهتمام العالمي بأهداف التنمية المستدامة والسعي فى تحقيق مؤشرات ونتائج جيدة يمهد الطريق أمامنا إلى السعي والاجتهاد فى كافة المجالات للإحصاء نتيجة ناجحة لذلك كان التطرق فى هذا البحث لتشجيع الاهتمام بأعداد الشركات تقارير الاستدامة الموثقة لدى الأمم المتحدة والتي تبين مدى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**
2. **أهمية التوثيق هنا واعتماد التقرير لدى الأمم المتحدة يدعم موقف الدولة ويساعد فى تقدمها فى الترتيب بين الدول التي تحقق أهداف التنمية المستدامة لذلك لابد من الاهتمام بجميع مراحل أعداد تقارير الاستدامة بدء من تحقيق الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية حتى أعداد التقرير وفقا لمعايير ال GRI ثم أهم مرحله هو توثيق التقرير وذلك من خلال شركات داخل مصر تعد هذه التقارير ولديها الصلاحية برفع التقرير وتوثيقة لدى الأمم المتحدة مثل شركة DCARBON EGYPT.**
3. **لابد من تشجيع الدولة لزيادة عدد الشركات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة وحثها على أعداد تقارير الاستدامة وفقا لمعايير ال GRI من خلال الدعم بالامتيازات والحوافز والإعفاءات الضريبية مما يشجع المستثمرون فى الاهتمام بهذا الشأن.**
4. **قيام الدولة أيضا بالاهتمام بزيادة عدد الشركات التي تعد تقارير الاستدامة على أحدث المعايير الدولية مثل شركة DCARBON EGYPT حيث أنها الشركة الوحيدة فى مصر التي توثق التقارير وترفعها على موقع الأمم المتحدة حيث أن مرحلة التوثيق من أهم مراحل أعداد التقارير.**
5. **تعاون كافة الجهات فى مصر الحكومة والمستثمرون والقطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني فى عقد اللقاءات والمؤتمرات التعريفية بأهمية تقارير الاستدامة وكيفية أعدادها والنتائج الإيجابية العائدة على الشركات بأتباعها هذا النهج.**

6. قيام المجلس الأعلى للجامعات بدراسة أنشاء تخصصات فى كليات مناسبة خاصة بأهداف التنمية المستدامة أيضا بتقارير الاستدامة لخلق مجال جديد من المعرفة والعقليات المفكرة التي تسهم فى نجاح الأمر.
7. توجيه مهمة أعداد تقارير الاستدامة من قبل الدولة إلى شركات متخصصة فى أعداد هذه التقارير حيث أن الشركات المتخصصة فى هذا المجال أفضل من مكاتب المحاسبة حيث أن هذه الشركات تضم فريق عمل محترف بجميع تخصصات التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية أما مكاتب المحاسبة فتهتم بالشق الاقتصادي أكثر والتقارير المالية.
8. أصدار الدولة للقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الشركات المتخصصة فى أعداد تقارير الاستدامة وتوثيقها وذلك من خلال تحديد الهيكل الوظيفي لهذه الشركة أيضا تحديد للتخصصات التي يحتاجها التقرير عند أعداده.
9. أصدار الدولة للقوانين والتشريعات للشركات المنتجة والمنظمات بالقطاعين العام والخاص يحثهم أعداد تقارير الاستدامة ويلزمهم بذلك مع فرض غرامات لمن لا يلتزم.
10. أقامه المعارض والمؤتمرات التي تشجع الشركات لأعداد تقارير الاستدامة من خلال ندوات تعريفية ولقاءات مثمرة مع أطراف الموضوع الشركات المنتجة والشركات التي تعد التقرير وتوثقة.
11. عقد الدورات التدريبية الخاصة بكيفية أعداد تقارير الاستدامة لتأهيل الكوادر البشرية التي تحتاجها الشركات والمنظمات كفريق عمل داخل الشركات أو كفريق عمل داخل شركات أعداد التقارير مما يؤدى أيضا إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الاهتمام بأعداد التقارير.
12. أمكانية قياس التنمية المستدامة فى بيئة الأعمال المصرية المعاصرة وإيجاد السياسة المطلوبة والموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بدليل قيام عدد من الشركات فى مصر بأعداد تقارير الاستدامة سنويا.
13. لابد من قيام الدولة بإعطاء كافة عوامل الضمان للشركات حيث أن هناك شركات تتجنب الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية خوفا من الحاق الضرر باستثماراتها
14. يجب أن تهدف الشركات بصورة رئيسية إلى الحفاظ على الإنتاجية وبنفس الوقت تقليل الضرر البيئي المصاحب للعملية الإنتاجية.
15. أعداد تقارير الاستدامة للشركات من خلال فريقين فريق داخل الشركة يكون ملم بكافة المعلومات الخاصة بأبعاد التنمية المستدامة والفريق الثاني يكون مراجع خارجي لشركة متخصصة فى أعداد وتوثيق التقارير لدى الأمم المتحدة حيث أن الهدف الأساسي توثيق التقارير عالميا حتى يسهم ذلك بتقدم ترتيب مصر بين الدول الموقعة على تحقيق الأهداف.
16. قيام الشركات بالفصل بين التقرير السنوي للشركة عن تقارير الاستدامة والتزام الشركة بمبادئ الحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي.

سادسا : المراجع

- المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة GRI.
- شرف أحمد عبد القادر ،2015، مدخل لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على ادراك أصحاب المصالح كلية التجارة ،جامعة القاهرة.
- على سيد حسين عبد الرحمن .مدرس مساعد بقسم المحاسبة. كلية تجار جامعة القاهرة. دراسة تحليله لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال.
- الدكتور على عباس شنن. المعهد العالي للعلوم الإدارية السادس من كتوبر. إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة.
- الباحثان عفاف إسحق أبو زر وراضي عقلة العتوم. الإجراءات التحليلية للمقارنات بين البنود والقيم المسجلة فى الشركات.
- قراءات استراتيجية التنمية المستدامة فكرة جديدة لقرن جديد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مؤسسة الأهرام.
- برنامج الأمم المتحدة ،الإنمائي فى الدول العربية.
- محمود سالم عبدالله ادريس ،مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،2015.
- دراسة تحليله لأثر تطور محتوى التقارير المتكاملة للشركات.
- المركز المصري لمسئولية الشركات 2014.
- الدليل الإرشادي حول إعداد تقارير الاستدامة.
- د. آمال الحويطي .مقال .دور المبادرة العالمية لأعداد التقارير فى دعم الإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- Global Reporting Initiative مؤرشف 2019/10/25.
- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) "القائمة الحمراء للأنواع المهددة.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD، OECD Guidelines forالمشاريع متعددة الجنسيات، 2011.
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والأمم المتحدة ميثاق الأمم العالمي، "مبادئ تمكين المرأة"، 2011.
- الأمم المتحدة ، تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بهذه القضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ، جون روجي ، 2011
- الأمم المتحدة (UN)، الحماية والاحترام والانتصاف: إطار للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، 2008.
- www.globalreporting.org جميع المعايير من الموقع الرسمي .
- د. ماجد خشبة. مجالات ومحددات دور الموارد البشرية فى تعزيز الاستدامة فى المؤسسات المصرفية القاهرة.

- Info@Dcarboneg.com
- ghammouda@qalaaholdings.com
- qalaaholdings.com

<u>لاستكمال الجزء التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية</u>

من خلال الدراسة والبحث وجد أن المعنى داخل جمهورية مصر العربية بأعداد تقارير الاستدامة هي شركات متخصصة من أشهرها وأنجحها شركة DCARBON EGYPT تم عقد مقابلة شخصية مع أحد المسؤولين داخل الشركة لتوضيح الموقف التطبيقي لعدد من الشركات التي تقوم بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وأعداد تقارير الاستدامة بناء على ذلك وسيتم طرح بعض التساؤلات

1. **ما هو وضع أعداد تقارير الاستدامة للشركات عالميا ؟**
2. **ما هو وضع أعداد تقارير الاستدامة للشركات فى مصر؟**
3. **ماهي الأهداف التي تخص الشركات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟**
4. **هل الإفصاح عن تقارير الاستدامة كافي لتدعيم وتحقيق التنمية المستدامة للشركات ام هناك حاجة لتأكيد وتوثيق تقارير الاستدامة؟**
5. **كيفية توثيق تقارير الاستدامة محليا وعالميا ؟**
6. **هل يمكن للمراجع الداخلي أن يعد تقارير الاستدامة أم أن هناك حاجة لجهة خارجية مستقلة ومحايدة لأعداد التقارير مثل المراجع الخارجي؟**
7. **هل هناك إلزام على الشركات من قبل هيئات مهنية لتأكيد أعداد تقارير الاستدامة أم أنه اختياريا حتى الأن؟**
8. **من المسؤول عن أعداد تقارير الاستدامة فى مصر ؟**
9. **هل من الأفضل تبنى فكرة أنشاء مكاتب غير محاسبية متخصصة فى أعداد تقارير الاستدامة متخصصة فى رصد تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات وأعداد تقارير لها؟**
10. **هل من الأفضل أعداد تقارير الاستدامة منفصل يبين التزام الشركة بمبادئ الحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي ويكون منفصل عن التقرير السنوي للشركة أم أعداد التقرير المتكامل على أن يكون تقرير التزام الشركة بمبادئ الحوكمة والأداء البيئي والمجتمعي ضمن التقرير السنوي للشركة؟**
11. **ما الذى تحتاجه الشركات فى مصر حتى تقوم جميعها بأعداد تقارير الاستدامة؟**
12. **ما الدور الحكومي الإلزامي الذى يحض الشركات على الالتزام بأعداد تقارير الاستدامة أي تطبيق أبعاد التنمية المستدامة؟**
13. **ما نتيجة زيادة عدد الشركات التي تعد تقارير الاستدامة فى مصر وهل سيؤثر فى تقدم ترتيب مصر بين الدول التي تحاول تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة؟**
14. **بماذا تستفيد الشركات المصرية عند التزامها بأعداد تقارير الاستدامة؟**
15. **ما دور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لدعم أعداد تقارير الاستدامة للشركات ؟**

بعد رصد إجابات عدد من المقابلات سيتم تجميعها وتحليلها وأعداد الجزء التطبيقي وكتابة النتائج والتوصيات.

يارب اللهم صلى على حبيبك المصطفى اللـهم اكرمني والهمني الصـواب من امــرى

وما توفيقي ألا بك يا ارحم الراحمين يارب العالمين

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

عنوان البحث

تقييم مدى إمكانية تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى الشركات

Evaluating The Extent To Which Dimensions of Sustainable Development Can Be Applied In Companies

إعداد

الباحث /فاطمة الزهراء محمد الشافعي

ملحق أسئلة المقابلة الشخصية

إشراف

دكتور/ أحمد عاشور

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة"

2020